# "المعالم الجغرافية والإستراتيجية للطاقة والتحولات المُحدَثَة في الأمن الطاقوي العالمي: حوض شرق المتوسط أنموذجا"

شريفة كلاع (*) Cherifa Klaa

**الملخص:**

يعالج المقال موضوع: المعالم الجغرافية والاستراتيجية للطاقة" اهم التحولات المحدثة في امن الطاقة العالمي حيث أدت الاكتشافات الهامة للغاز في شرق البحر المتوسط الى تزايد التنافس على المنطقة خاصة مع تصاعد التفكير في التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات من الطاقة على إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية، وهو ما أدى إلى نشوء مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك وكذا الاكتشافات الاستراتيجية.

**الكلمات المفتاحية:** التحولات المحدثة – الأمن الطاقوي - العلاقات الدولية – حوض شرق المتوسط.

**Summary:**

**The article deals with the topic: Geographical and strategic features of energy, "the most important modern shifts in global energy security, as the important discoveries of gas in the eastern Mediterranean have led to an increase in competition for the region, especially with the escalation of thinking about geographical diversification of sources of energy supplies to reshape the energy security map in international relations Which led to the emergence of new energy centers at the level of consumption as well as strategic discoveries.**

**Key words: modernized transformations - energy security - international relations - eastern Mediterranean basin.**

(*) أستاذة محاضرة "أ"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.

## مقدمة:

لقد شهدت المعالم الجغرافية والاستراتيجية للطاقة تطورا وأهمية بالغة خلال العقود الماضية، من خلال اكتشاف احتياطات نفط وغاز جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة للسوق الطاقوية، أهمها البترول المستخرج من الصخر النفطي، وتطور تصنيع الوقود البيولوجي أو الحيوي واستهلاكه، مما أضاف عوامل تأثير جديدة على السوق الدولية، حيث شكل الصراع على ممرات الطاقة ومعابرها أحد الأوجه الخفية للصراعات الجديدة في شرق أوروبا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما خلق حالة من التحولات المحدثة في الأمن الطاقوي العالمي، في ظل اكتساح الصين لمناطق طاقوية ذات نفوذ تقليدي لقوى استعمارية كبرى على غرار سباق التنافس الراهن في إفريقيا حول الطاقة، والعودة الروسية إلى ساحة هذه الصراعات الدولية تحت مبررات أمنية، مما أحدث تحولات وتطورات في العلاقات الدولية وبروز قضايا جديدة ترتبط بأمن الطاقة، والتوجه العالمي نحو تبني سياسات تنويع مصادر الطاقة بأنواعها، والذي جعل من قضية إتاحة الطاقة وضمان الوصول إليها قضية عالمية، والغاية من كل ذلك هي المحافظة على مستوى التأثير الحالي في هذه السوق الحيوية، وتأمين تدفق النفط بما يتوافق مع المصالح الخاصة لكل دولة، وقد أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة من مواد الطاقة، يشكل أهم التحديات للسياسات الطاقوية لدول العالم، حيث أصبح لزاما على الدول المستهلكة للنفط والطاقة، التفكير في التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات مما ساعد على إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية، وهو ما أدى إلى نشوء مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك تمثلت بالأساس في الصين والهند ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، أصبحت تنافس في المجال الطاقوي دولا كالولايات المتحدة وروسيا، والتي دخلت في تنافس محتدم على الطاقة، كما شهدت منطقة شرق حوض البحر المتوسط تغيرات هامة في مجال الطاقة، كان من أهم تجلياتها اكتشاف موارد الطاقة الحيوية وخصوصا الغاز الطبيعي بكميات كبيرة، حيث ولَّدت تلك الاكتشافات الجديدة للطاقة في تلك المنطقة التي تطل عليها دول كل من تركيا، لبنان، سوريا، فلسطين المحتلة، مصر، اليونان وقبرص، وسط تداخل الحدود البحرية بينها، وتوسع واحدة على حساب الأخرى، موجة من الاهتمامات والتساؤلات حول تأثيرها المحتمل على النزاعات

الإقليمية القائمة وتشكيلات القوى، دون أن ننسى مرور خطي غاز كل من إيران وقطر عبر سوريا إلى دول أوروبا، مما جعل من سوريا نقطة تقاطع، وسعي الدول الأوروبية إلى التخلص من الضغوط والتبعية لروسيا في ما يخص الغاز عن طريق الاستفادة منه من خلال الإمدادات الطاقوية الموجودة في حوض شرق المتوسط، وهو ما جعل الربع الأول من سنة 2018 يشهد تصاعدا كبيرا في التوتر بين دول شرق المتوسط، لاسيما بين تركيا وجمهورية قبرص اليونانية من جهة، ولبنان والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، وذلك نتيجة للتنافس القائم بين هذه الدول على استغلال الموارد الطاقوية الموجودة والمستكشفة في المنطقة وعلى رأسها الغاز، وهو ما أعطى بشكل واضح أهمية للبعد الطاقوي في العلاقات والسياسات الدولية.

**أهمية وإشكالية البحث:** نسعى في هذا البحث إلى تبيان أهمية الأمن الطاقوي وأهم المعالم الجغرافية والاستراتيجية للطاقة على المستوى العالمي، وكذا التعرف على تحولات خريطة الطاقة في الأسواق الدولية، كما تكمن أهميته أيضا في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع تحولات خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية من خلال الاكتشافات الطاقوية الجديدة في حوض شرق المتوسط، والصراع الممكن الحدوث على الغاز من منظور حدودي، وهو ما ساهم في إعادة النظر في تشكيل خريطة جديدة للطاقة، وذلك عبر طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما يلي: ما هي مختلف المعالم الجغرافية والاستراتيجية للطاقة والتي أحدثت تحولات في الأمن الطاقوي العالمي؟ وما تأثير ذلك في علاقات وديناميات أمن الطاقة عالميا؟

## أولا: مفاهيم كل من: الطاقة، مصادر الطاقة، أمن الطاقة

### 1: الطاقة

تُعرَّف الطاقة على أنها قدرة المادة على إعطاء قوة قادرة على إنجاز عمل معين، كما أنها تعرف على أنها مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي[1]، كما تعرّف الطاقة بالإنجليزية Energy بأنها: "القدرة التي تملكها المادة لإعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل

[1] - – شيراز حرز الله، "تعريف الطاقة"، نقلا عن الرابط: **http://mawdoo3.com/**

معين، كما أنها المقدرة التي يمتلكها نظام ما لإنتاج الفاعلية أو النشاط الخارجي، وهي الكيان المُجرّد الذي لا يُعرف إلا من خلال تحولاته"، وتعرف أيضا بأنها "كمية فيزيائية يتم التعبير عنها بوحدة الجول في النظام العالمي للوحدات"[2].

وتعني الطاقة أيضا هي القدرة الجسم على الحركة وبذل شغل أي إحداث تغيير، وتطلق كلمة طاقة على كل ما يدرج ضمن مصادر الطاقة، إنتاج الطاقة، واستهلاكها وأيضا حفظ موارد الطاقة، وبما أن جميع الفعاليات الاقتصادية تتطلب مصدرا من مصادر الطاقة، فإن توافرها وأسعارها هي ضمن الاهتمامات الأساسية للشعوب[3]. وتعرف الطاقة أيضا بأنها القدرة على القيام بالعمل، حيث يعرف العمل عدديا بحجمه من قوة مضروبة في مقدار القوة التي تتحرك في اتجاه القوة"، وهناك تعريف آخر بديل للطاقة فهي "أي شيء يمكن أن يتحول إلى حرارة"[4].

وقد استعمل الإنسان في بادئ الأمر طاقته الذاتية الناتجة عن الطاقة الكيميائية الكامنة في غذائه، وكان من أعظم اختراعات الإنسان الأول اختراع طريقة لإشعال النار من احتكاك قطعتين من الخشب، فعندها بدأ الإنسان باستخدام الخشب كمصدر رئيسي للطاقة، وبعدها توسع استعمال الطاقة نسبيا بعد اكتشاف النحاس والبرونز، حيث إن عملية صهرهما تحتاج إلى طاقة عالية، والتي كان يحصل عليها من خلال حرق كميات كبيرة من الأخشاب، ومن ثم تطورت عمليات استخدام طاقة المياه، ثم الفحم الحجري الذي بدأ استخدامه في العصور الوسطى، واختراع المحرك البخاري في القرن الثامن والتاسع عشر، ثم اكتشف النفط الذي بدأ استعماله كأحد مصادر الطاقة عند اكتشافه في "فيلادلفيا" سنة 1865، ثم في "باكو" سنة 1890، ثم في "غرونزي" سنة 1900، ولم يبدأ انتشار استخدام النفط كمصدر رئيسي للطاقة إلا خلال الربع الثاني من القرن العشرين.[5]

---

[2] – زكي عويس، محمد، **مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2011، ص. 19.

[3] "Energy and Power and the physics of explosions", on the link: http://muller.lbl.gov/teaching/Physics10/PffP_textbook_F08/PffP-01-energy-F08.pdf

[4] – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 20.

[5] – مصطفى علوي سيف، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 204، أفريل 2016، ص. 7.

## 2: مصادر الطاقة

للطاقة نوعان من المصادر مصادر أولية وأخرى ثانوي، وتنقسم مصادر الطاقة الأولية إلى نوعين: مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية أو متجددة، والمعيار هنا هو مدى إمكانية تجدد مصدر الطاقة واستمراريته، والطاقة التقليدية هي القابلة للنفاذ، والتي لا يمكن تعويضها، مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم، أما مصادر الطاقة غير التقليدية فهي متجددة ونظيفة وغير قابلة للنفاذ، وتشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المياه، والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية، أما مصادر الطاقة الثانوية فهي تلك التي يتم إنتاجها من مصادر الطاقة الأولية مثل الطاقة الكهربائية والكهرومائية[6]، وعليه سنتناول في هذا العنصر من البحث الطاقة التقليدية، بالتركيز على كل من النفط والغاز وفق ما يلي:

**أ – النفط:** يعتبر أحد المصادر التقليدية للطاقة، وهو مادة مستخرجة من الصخر النفطي، ويرتبط النفط بالطاقة ارتباطا وثيقا، حيث لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال في عالمنا المعاصر، وقد سمي النفط بالذهب الأسود نتيجة ارتفاع أسعاره، وله استعمالات كثيرة، حيث تتواجد منتجاته بشكل أساسي في مختلف الاستعمالات اليومية، خاصة في المجالات الصناعية التي يستخدم فيها النفط، والتي تقع ضمن إطار بناء الطرقات، الصناعات العسكرية، الأسمدة الكيميائية، الصناعات البتروكيميائية على أنواعها، الصناعات البلاستيكية، ...إلخ. [7]

إن النفط يعتبر أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، وهو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال، ويكون خليط من المركبات العضوية، والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، وتعرف باسم الهيدروكربونات حيث تتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% - 98%، ويسهم النفط بحوالي 40%من استهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أعلى مخزون للنفط في العالم، وتعتبر المملكة العربية السعودية

---

[6] – إسطفان الشدياق، "مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيو سياسي"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 97، لبنان، أوت 2016، 2017/05/26، نقلا عن الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[7] – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 24.

أكبر دولة في العالم من حيث المخزون، ويعود سبب انتشار النفط كمصدر مهم للطاقة إلى عدة أسباب منها: سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات نفطية، تتفاوت في الخصائص والاستخدام، وكذلك كثرة تواجده في دول لا تستهلك إلا القليل منه نظرا لمحدودية التنمية الصناعية لديها مما يسهل تصديره إلى الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى كميات كبيرة منه. [8]

**خريطة تبين مناطق تصدير واستيراد النفط الخام لسنة 2013:**

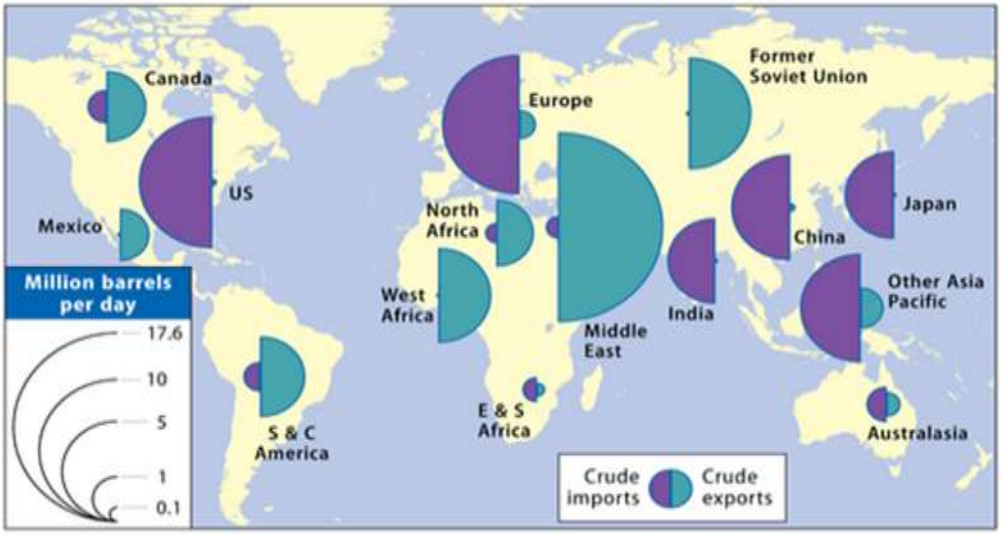


المصدر:

**Peter Dicken, Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy, 7 Edition, 2015, p.402.**

**ب – الغاز الطبيعي:** أحد المصادر الطاقة التقليدية للطاقة، وهو يعتبر من الوقود الأحفوري الأنظف والأقل تلويثا للبيئة، لذلك يتجه إنتاج الغاز إلى التزايد المستمر لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة[9]، حيث يحتوي الغاز الطبيعي على وحدات حرارية عالية، ويوجد

[8] – إسطفان الشدياق، مرجع سابق.

[9] – محمد زكي عويس، مرجع سابق، ص. 25.

في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط، ويتكون من خليط من المركبات الغازية، أهمها غاز الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان، وتعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير من ما يحتاجه النفط، وكل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب مثل الهيدروجين وأكسيد الكربون، ويدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت وإنتاج الكهرباء، وصناعة الحديد والصلب وغيرها، ويتواجد الغاز الطبيعي بشكل كبير في روسيا وقطر وليبيا والجزائر والسعودية والإمارات العربية المتحدة[10].

وقد تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي بعد الأزمة النفطية سنة 1973، كمصدر للطاقة النظيفة على اعتبار أنه طاقة المستقبل، رغم ما يتطلبه من استثمارات كبيرة الحجم، ويعبر عن هذا الاهتمام زيادة حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمي، ويعود هذا أساسا إلى الخصائص التقنية التي تميزه، في ما يتعلق بعدم تلويث البيئة وانبعاث الغازات الدفينة، وأيضا من حيث الكفاءة والمردودية التي تميزه مقارنة ببقية مصادر الطاقة أثناء توليد الكهرباء والحرارة، التسخين والصناعة الكيميائية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا توجد سوق عالمية للغاز، حيث أن أسعار الغاز تعتمد في تحديدها على التفاوض بين المستورد والمصدر.[11]

**خريطة تبين احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية لسنة 2015:**

(10) – شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2012، ص ص.111 – 112.

(11) – ق. سامية، رهانات الأمن الدولي: التحديات الكبرى للأمن الطاقوي"، مجلة الجيش: مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 578، سبتمبر 2011، ص. 37.

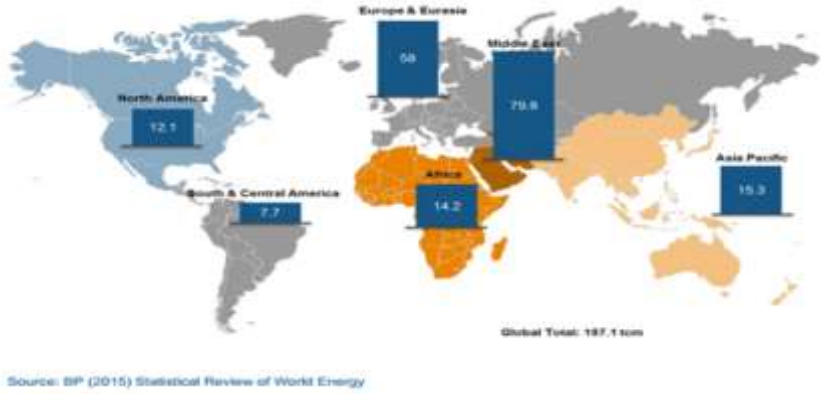


Source: BP (2015) Statistical Review of World Energy

**المصدر:**

**World Energy Council, Resource 2016 summary, p. 26,** https://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2016/10/World-Energy-Resources-Full-report-2016.10.03.pdf

إن جميع المواد الأولية الإستراتيجية مثل اليورانيوم والبوكسيت والذهب وغيرها، لا تشكل رهانات الأمن الدولي، حيث تخضع أغلبية هذه المواد للمبادلات التجارية سواء كانت قليلة أو كثيرة، دون أن يكون لها أي أبعاد سياسية مباشرة، في حين نجد الأمر مختلف بالنسبة للعلاقات البترولية الدولية التي أخذت بعدا سياسيا أكبر، لتجعل من الساحة الطاقوية العالمية فضاء للمبادلات والمعاملات الاقتصادية، ومسرحا جيو- سياسيا تتصدره المصالح الوطنية وحدها. [12]

## ثانيا: أمن الطاقة

يعتبر أمن الطاقة من المفاهيم الأمنية الجديدة التي بدأت تحظى بالاهتمام من الدول الصغيرة والكبيرة، حيث تتنوع تعريفات الدول المقدمة لمفهوم أمن الطاقة، والذي يختلف

[12] - هاجر محمد أحمد عبد النبي، "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000 – 2015"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بتاريخ 2017/06/18، على الرابط: **http://democraticac.de/?p=34018**

على حسب وضع الدولة في سوق الطاقة العالمي[13]، ويمكن تحديد مفهوم أمن الطاقة وفق ما يلي:

## 1 – المفهوم التقليدي:

لقد ركز المفهوم التقليدي لأمن الطاقة على المعروض من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة في متناول الجميع، حيث دعَّم هذا التعريف تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه[14]، وعليه فوفق المفهوم التقليدي حدد تعريف أمن الطاقة بشكل دقيق على أنه: "تأمين إمدادات الطاقة بشكل كافي وبأسعار معقولة ومستقرة من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي والنمو، وانعدام أمن الطاقة هو بمثابة التعرض لاضطرابات في الإمدادات لفترات طويلة مع ارتفاع الأسعار"، وبالتالي نستنتج أن المفهوم التقليدي لأمن الطاقة قد ركز على أمن العرض، والإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وتجنب أزمات الطاقة، ومن ثمة يكون الأمن الطاقوي مرتبط بتأمين دخول النفط وأنواع مصادر الطاقة التقليدية الأخرى.[15]

## 2 – المفهوم الحديث:

أدى التطور الحديث لمفهوم الأمن والطاقة بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم الطاقة، تختلف عن المفهوم التقليدي، وطبقا لذلك تتعدد التعريفات الخاصة بالطاقة حسب موقع الدولة في سوقها العالمي بين الدول المنتجة والمستوردة، فبالنسبة للدول المصدرة يركز المفهوم على أمن الطلب على مصادرها وأمن العائدات منها، بينما يختلف الأمر بالنسبة للدول المستهلكة، حيث تعني أمن الإمدادات [*]، وبالنسبة للشركات

---

(13) – نفس المرجع.

(14) – صبرينة مزياني، "مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ: 2017/06/18، على الرابط: **http://democraticac.de/?p=47399**

(15) – المرجع السابق.

التجارية العاملة في سوق الطاقة، يمثل أمن الطاقة لها وجود نظام استثماري ومستقر في الدول المنتجة. [16]

ويمكن أن نلاحظ قدر من التباين في تعريف أمن الطاقة بين منظور الدول المستوردة والمستخدمة للطاقة، ومنظور الدول المنتجة والمصدرة لها[17]، خاصة مصادر الطاقة التقليدية التي هي محل اهتمام بحثنا هذا، حيث أنه:

**أ - من وجهة نظر مستهلكي الطاقة:** يرتكز مفهوم أمن الطاقة على ضمان إمدادات الطاقة وشرط استمرارها، بما في ذلك استقرار أسعارها والحصول عليها بكلفة معقولة وبسيطة، ومن هذا التعريف نستنتج أن الدول المستوردة للنفط والطاقة تعتبر أن أمنها الطاقوي يتحقق إذا استطاعت الحصول على هذا المورد بكلفة بسيطة، وبالشكل الذي لا يؤثر على ميزانيتها العامة[18].

**ب – من وجهة نظر منتجي ومصدري الطاقة:** من وجهتهم يعرف الأمن الطاقوي من خلال ضمان العائدات المالية من مبيعات الطاقة، فضلا عن ضمان استمرار الحصول على استثمارات ورؤوس أموال لتوظيفها في مشاريع التنقيب عن مصادر الطاقة الأولية، وهو ما يساعدها على تغذية ميزانيتها العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن أمن الطاقة يتمثل في استمرار عملية إنتاج النفط والغاز، وعرضها للبيع بأسعار جيدة من منظور مصالح تلك الدول المنتجة والمصدرة.

ولأن الدول الأكثر استيرادا واستهلاكا للطاقة التقليدية، والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والدول الأوروبية، كانت ولا تزال الدول الكبرى والأقوى في العالم، فإن منظورها لقضية أمن الطاقة، كان ولا يزال هو المنظور الأقوى والأكثر تأثيرا في صياغة ذلك المفهوم طوال القرن العشرين، بل ولحد الآن وبدرجة كبيرة، وفي المقابل فإن أكبر الدول إنتاجا للنفط كانت ولا تزال روسيا الاتحادية، ودول آسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، وهي كلها باستثناء وحيد يتمثل في روسيا الاتحادية ليست دولا

---

[16] – هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سابق.

[17] – مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 7.

[18] – صبرينة مزياني، مرجع سابق.

كبرى، بل تعتمد في قوتها الاقتصادية بالأساس على مواردها النفطية، وإيراداتها الناتجة عنها[19].

ومعنى ما تقدم أن لأمن الطاقة منظورا آخر يتمثل في استمرار عملية إنتاج النفط والغاز، وعرضها للبيع بأسعار جيدة من منظور مصالح تلك الدول المنتجة والمصدرة، ولأن ثمة فارق كبير في القوة القومية والاقتصادية والعسكرية بين كبرى الدول إنتاجا وتصديرا، فإن منظور الدول المستوردة والمستهلكة للنفط ظل هو المنظور الأهم، والأكثر تنفيذا في النظر إلى مفهوم أمن الطاقة.

كما يمكن ملاحظة أنه مع توسع نطاق العلاقات الدولية، اتسع بدوره نطاق مفهوم أمن الطاقة عما كان عليه خلال القرن العشرين، ولم يعد المفهوم مقتصرا على تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة والمستهلكة لها، وإنما امتد المفهوم ليضم إلى جانب ذلك مصالح وهواجس واهتمامات الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، التي بدأت تسعى إلى إحكام سيطرتها على قطاع الطاقة وأسواقه، كما يرتبط بتغير خريطة الطاقة العالمية تغير بنية منظومة عرض مصادر الطاقة وإمدادها، خاصة مع بروز الطفرة الكبيرة في الطاقة الصخرية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وفي المقابل تصاعد الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة، خاصة مع ظهور مستهلكين كبار جدد مثل الصين والهند، ومن ثم أصبح أمن الطاقة تحكمه العديد من المتغيرات التي تلقى آثارا متباينة[20]، ويعد ضمان النقل والتوزيع الآمن لموارد الطاقة، وتأمين الاستثمار المحلي أو الدولي في مجال التنقيب والإنتاج لعناصر الطاقة التقليدية، وصيانة محطات التكرير، وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة وغير التقليدية، هي من العناصر المهمة في التأثير على أمن الطاقة وتحديد مستواه.[21]

وعليه تتعدد وتتنوع أبعاد مفهوم أمن الطاقة، حيث نلاحظ بداية البعد الخاص بتأمين وضمان وصولها، خاصة النفط والغاز الطبيعي إلى الدول الأكثر استهلاكا واستيرادا للطاقة، وقد يتسع المفهوم ليشمل سلامة عمليات النقل الدولي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة

---

(19) - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 7.

(20) - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 8.

(21) -نفس المرجع، ص. 8.

والمستوردة، بما في ذلك تأثير التطور التكنولوجي في عمليات النقل واللوجيستيات، وقبل ذلك تطور تكنولوجيات التنقيب والإنتاج والاستخدام، وكذلك العوامل الخارجية المؤثرة مثل المناخ، ومستوى الاستقرار الداخلي، وتأثر عمليات نقل النفط والغاز دوليا بالمشكلات الجيوسياسية، أو الصراعات الإستراتيجية مع بعض أو كل الدول التي تمر بها خطوط نقل الطاقة.

## ثالثا: المعطيات الجديدة لأسواق النفط والطاقة وأهم المعالم الجغرافية والاستراتيجية في حوض شرق المتوسط.

إن السيطرة على أسواق النفط العالمية، وتحديد سعر برميل النفط ظلا تحت سطوة الدول الكبرى المستوردة والمستهلكة له حتى عام 1974، فقبل ذلك التاريخ لم يكن للدول المنتجة رغم إنتاجها لمعظم النفط المتاح عالميا، أي تأثير في سوق النفط، وظل برميل النفط يعرض ويباع بثلاثة دولارات حتى شهر أكتوبر 1973، وهو سعر منخفض جدا يخدم مصالح الدول المستوردة المستهلكة، ولم يكن يخدم مصالح الدول المنتجة والمصدرة.

ولم يتغير ذلك الوضع إلا في عام 1974، أي بعد حرب أكتوبر 1973، وهو ما مكن دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى من اتخاذ قرار غير مسبوق بفرض حظر نفطي على الدول الغربية، التي كانت قد ساعدت إسرائيل عسكريا بشكل مباشر في حرب أكتوبر 1973، ونتيجة لذلك القرار حدثت طفرات كبيرة في أسعار برميل النفط، وبدأت الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي وخارجه، في الاستفادة من آثار ذلك القرار، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، ولأول مرة تم تنشيط منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC ) ، وفي المقابل أنشأت الدول المستوردة للطاقة منظمة دولية موازية، وهي وكالة الطاقة الدولية التي أنشأتها الدول المستوردة والمستهلكة للنفط في منتصف سبعينيات القرن العشرين، لكي تنسق علاقات التعاون فيما بين تلك الدول، وحتى تستطيع مواجهة سياسات ومواقف منظمة "أوبك" والدول المنتجة المصدرة للنفط.[22]

وقد تطور المشهد الدولي للطاقة بشكل دراماتيكي خلال العقود الماضية، من خلال اكتشاف احتياطات نفط وغاز جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة للسوق، أهمها

---

[22] - نفس المرجع، ص. 8.

البترول المستخرج من الصخر النفطي، وتطور تصنيع الوقود البيولوجي أو الحيوي واستهلاكه، مما أضاف عوامل تأثير جديدة على السوق الدولية، التي شهدت تقلبات حادة في الأسعار، وأثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي العالمي، وقد شكل الصراع على ممرات الطاقة ومعابرها أحد الأوجه الخفية للصراعات الجديدة في شرق أوروبا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان احد أسباب التململ الصيني والعودة الروسية إلى ساحة هذه الصراعات، تحت مبررات أمنية، بينها غايات اقتصادية تتمثل في المحافظة على مستوى التأثير الحالي في هذه السوق الحيوية، وتأمين تدفق النفط بما يتوافق مع المصالح الخاصة لكل دولة. [23]

لقد مثلت الأزمة الأوكرانية إحدى تجليات الصراع الدولي على الطاقة وإمداداتها، وأظهرت مدى أهمية تنويع خطوط نقل الطاقة والغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، وهو ما أدى بشكل واضح إلى تأثر الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك، مما أدى إلى سباق استراتيجي بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على أوروبا، من جهة وعلى مصادر الغاز من جهة أخرى، من خلال المشروعين التاليين: [24]

**1 . المشروع الأمريكي نابوكو:** ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود، فيما تعتبر تركيا الموقع المخزن ومساره منها إلى بلغاريا فرومانيا ثم المجر، فالتشيك وكرواتيا وسلوفينيا فإيطاليا.

**2 . المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي:** والذي يقطع الطريق عبر التالي:

**أ.** السيل الشمالي: وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة وعبر بحر البلطيق من دون المرور ببلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها.

**ب.** السيل الجنوبي: ويمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا، ويتفرع إلى اليونان فجنوب إيطاليا وإلى المجر فالنمسا.

---

[23] – إسطفان الشدياق، مرجع سابق.

[24] – خليدة كعسيس خلاصي، "الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين: أمن الطاقة تنافس من نوع جديد"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع. 4، ديسمبر 2015، ص. 53.

وبهذا سيتيح خطوط الغاز الروسي السيل الشمالي والجنوبي لروسيا الاستغناء عم نقل الغاز عبر البر وخصوصا عبر أوكرانيا[25]، كما أنه هناك مشاريع خطوط نقل وإمداد أخرى للطاقة منافسة من مثل:

**1 . خط أنابيب نفط باكو – تبليسي – جيهان**: هو خط أنابيب البترول الخام بطول 1768 كم، ويمتد من محطة سنجشال بالقرب من باكو في أذربيجان عبر جورجيا، وصولا إلى تركيا من ميناء جيهان البحري في منطقة جنوب شرقي ساحل البحر المتوسط في تركيا، وقد تم ضخ أول نفط من باكو في 10 ماي 2005، أين وصل إلى جيهان.

**2 . خط أنابيب نفط كازاخستان – الصين**: وهو خط أنابيب نفط من الغرب إلى الشرق بطول 2228 كم، يمتد من "اتيراو" في كازاخستان إلى "الشانكو" في شينجيانغ بالصين، ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط بـ20 مليون طن سنويا، وقد شيد الخط عبر ثلاث مراحل، أخرها اكتمل في 11 ماي 2009، ويتم حاليا التزويد بالنفط من خلال هذا الخط. [26]

ونظرا لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط كمصدر أساسي للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة منه، يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، حيث أصبح لزاما على الدول المستهلكة للنفط والطاقة، التفكير في التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات النفطية، والبحث عن مناطق وأسواق خارج منطقة الشرق الأوسط وخارج دول منظمة الأوبك عموما، ويظهر ذلك من خلال الاهتمام الأمريكي بمنطقة قزوين، كما تزايدت أهمية قارة إفريقيا كمصدر لإنتاج النفط، والتي تشهد تنافسا أمريكيا وصينيا في سياق تنويع مصادر الإمدادات. [27]

وتعد الصين المحرك الأكبر لسوق النفط في العالم حاليا، إذ حلت منذ سنة 2013 محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم، ويتوقع أن تكون المحرك الأكبر لنمو الطلب

---

[25] - نفس المرجع، ص ص. 53 – 54.

[26] - دينا عمار، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد. 180، أفريل 2010، ص ص. 174 – 175.

[27] - وصاف سعيدي وبنونة فاتح، "سياسات أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، ورقة بحثية مشارك بها في المؤتمر العلمي الدولي "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، أيام 7 و8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص. 5.

العالمي على النفط خلال هذا العقد، وحتى العقد الثالث الذي يليه من القرن الواحد والعشرين، ويرجع الارتفاع السريع في حجم استيراد الصين من النفط إلى النمو الاقتصادي والسكاني السريع، وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد عدد السيارات على الطرق من 30 مليون سيارة في عام 2010 إلى 130 مليون سيارة متوقعة[28] في عام 2020، وفي ما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد شهدت عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم انخفاضا من 3580 حفارة سنة 2014 إلى 2404 حفارة سنة 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت الثلث، حيث أن عدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تأثرت بشكل كبير من تراجع أسعار النفط من سنة 2014، حيث انخفض عددها من 1862 حفارة سنة 2014 إلى 1017 حفارة سنة 2015[29].

وتشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2015 تم تحقيق 91 اكتشافا جديدا على المستوى العالمي، منها 45 اكتشافا للنفط و45 اكتشافا للغاز الطبيعي، واكتشافا واحدا للنفط الصخري في الصين، إذ قدر الاحتياطي الجيولوجي فيه بنحو 730 مليون برميل، ومن ضمن تلك الاكتشافات 22 اكتشافا جديدا في الدول العربية، منها تسعة اكتشافات للنفط وثلاثة عشر اكتشافا للغاز الطبيعي، ومن الاكتشافات الجديدة التي تحققت في الدول العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، اكتشاف للغاز حققته شركة ريبسول الإسبانية في الجزائر في قاطع "سود – شرق إليزي" جنوبي البلاد، وفي تونس حققت شركة Mazarine Energy Tunisia اكتشافا جديدا للنفط عبر البئر التنقيبي "شوشة العطروس-1" في امتياز "الزعفران" وسط البلاد، وفي ليبيا حققت شركة إيني الإيطالية اكتشافين للغاز والمتكثفات في امتياز "جنوب بحر السلام"، وفي حوض صبراته قبالة السواحل الليبية، وفي الكويت تم اكتشاف أربعة حقول جديدة وذلك في شمال وغرب الكويت، من بينها ثلاثة اكتشافات جديدة للنفط الخفيف غربي البلاد إلى الشمال من حقل "مناقيش"، وفي مصر

---

[28] - ممدوح سلامة، "استعادة الفشل: استراتيجية الدفاع عن الحصص وتقويض اقتصادات دول أوبك"، ملحق تحولات إستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 204، أفريل 2016، ص. 16.

[29] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس) ، ص. 142، نقلا عن موقع صندوق النقد العربي، متاح للتحميل على رابط الموقع:

**http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2016/.pdf**

أعلنت شركة إيني الإيطالية عن تحقيق اكتشاف للنفط في منطقة "غرب مليحة" في الصحراء الغربية، واكتشافا عملاقا للغاز فيما يعرف بحقل "ظهر"، الذي يعتبر الأكبر من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، حيث قدر الاحتياطي الجيولوجي بنحو 849 مليار متر مكعب. [30]

وقد مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال سنة 2015، مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات العرض والطلب، والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال سنة 2015، استمرارا لما شهدته السوق النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، من تقلبات في الأسعار والتي أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة، وحركة التجارة النفطية من جهة أخرى[31].

لقد أتى هذا الانخفاض بعد سنوات من الارتفاع المتواصل للنفط منذ سنة 2006، والذي تجاوز فيه عتبة المئة دولار للبرميل في 2008، حيث استمرت أسعار النفط في ارتفاعها على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أواخر سنة 2008، خاصة مع تحول الصين إلى قاطرة للنمو للعام منذ سنة 2009، ثم بعد ذلك بدأت الأسعار في الهبوط الحاد، وقد اختلف المحللون في تفسير أسباب هذا الانهيار[32]، حيث انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير، إذ بلغت أسعاره أدنى مستوياتها في الأسواق الدولية منذ شهر جوان 2014، كما زاد مستوى انهيارها منذ شهر فيفري 2016، ومنذ ذلك الحين بقيت أسعاره في تراجع، وقد جاء هذا الانخفاض بعد سنوات من الارتفاع المتواصل على مستوى أسعاره، ويثير انهيار أسعار النفط والتي حدثت بشكل أساسي في سنة 2014، أوجه التشابه مع ما حدث سنة 1986، انخفاض شديد بعد فترة من الارتفاع، وهو الانخفاض النابع بالأساس من الزيادة في الإنتاج استجابة للسعر المرتفع[33]، ومن خلال الرسم البياني التالي يمكن تتبع أسعار انخفاض النفط وفق السنوات من سنة 1946 إلى سنة 2016:

---

(30) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، مرجع سابق، ص ص. 142 – 143.

(31) - نفس المرجع، ص. 141.

(32) -عمرو عادلي، "الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أفريل 2016، ص. 25.

(33) - نفس المرجع، ص. 29.

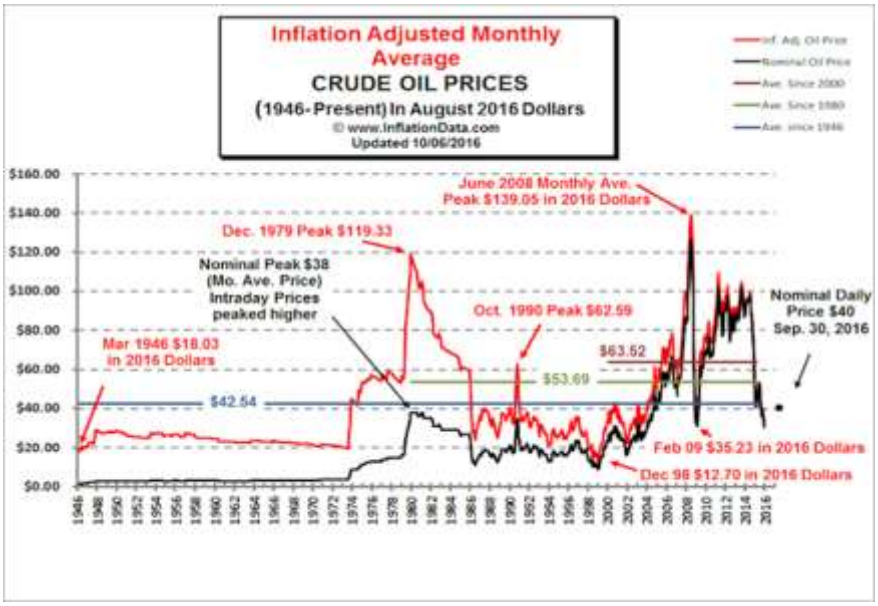


**المصدر:**

**https://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Chart.asp**

ويظهر الخط الأحمر على الرسم البياني أسعار النفط المعدلة للتضخم حتى شهر أوت 2016 دولار، ويشير الخط الأسود إلى السعر الاسمي (بمعنى آخر السعر الذي كنت ستدفعه في ذلك الوقت)، والأسعار الموجودة في هذا المنحنى اعتبارا من 30 سبتمبر 2016 هي 40 دولار أمريكي، والذي شكل انخفاضا كبيرا عن المستويات الأخيرة حسب المنحنى، وحتى أقل بقليل من متوسط معدل التضخم المعدل 42.54 دولار من 1946 - 2016.

وتعود أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014، وبلوغه أدنى مستوياته في السوق الدولية، إلى جملة من الأسباب والعوامل المتعددة والمتشابكة في نفس الوقت، ومهما تعددت الأسباب فإن سياسات أربعة لاعبين رئيسيين في سوق النفط العالمية، حيث كانت لقراراتهم الدور الحاسم في فوضى الأسعار الحالية[34].

[34] - ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص. 13.

وعليه سنحاول بيان أسباب انهيار أسعار النفط من خلال تتبع الدور المؤثر لسياسات اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية:

## 1: المملكة العربية السعودية

كان للمملكة العربية السعودية الدور الرئيس في انهيار أسعار النفط لرفضها خفض إنتاجها، وكذلك ضغطها على منظمة الأوبك لعدم خفض الإنتاج، بل إن الاتفاق الجزئي لتجميد إنتاج النفط عند مستويات شهر جانفي 2016، والذي تم بتوافق سعودي – روسي في العاصمة القطرية، في 16 فيفري 2016 لم يرق إلى الاتفاق على تخفيض مستويات الإنتاج الحالية التي تمثل فائضا عن احتياجات السوق الفعلية، ويمكن القول بأن السعودية تمكنت من خلق هذه الفوضى القائمة في سوق النفط العالمية، حيث أقدمت على إغراق السوق العالمية بالنفط بحجة الدفاع عن حصتها في هذه السوق، وزيادتها على حساب المنتجين الآخرين، وكانت قد جربت مثل هذه السياسة في ثمانينيات القرن العشرين أيام وزير النفط السعودي السابق "احمد زكي اليماني"، وقد أثبتت فشلها[35]، وتستهدف إستراتيجية المملكة العربية السعودية النفطية تحقيق أربعة أهداف هي:

- الهدف الأول: الدفاع عن حصتها في السوق.
- الهدف الثاني: إلحاق الضرر باقتصاد إيران في حربها غير المعلنة عليها بسبب برنامجها النووي.
- الهدف الثالث: استباق مطالبة إيران بعد رفع العقوبات، وأيضا العراق بحصص إنتاج أكبر في الأوبك.
- الهدف الرابع: إيقاف إنتاج النفط الصخري الأمريكي. [36]

## 2: روسيا

تعتبر روسيا أكبر منتج للنفط للعام منذ سنة 2006، ويعد النفط والغاز عماد اقتصادها، حيث يشكلان 65% من الصادرات، و52% من إيرادات الميزانية و14.5% من

---

[35] - نفس المرجع، ص. 13.

[36] -نفس المرجع، ص. 13.

الناتج المحلي الإجمالي، وقد ردت روسيا على التدهور السريع في أسعار النفط لرفع إنتاجها إلى 11 مليون برميل في اليوم، من 10 مليون برميل لتعويض الانخفاض السريع في دخلها من صادرات النفط، وزيادة عن ذلك تركز جهودها المستفيضة حاليا على توسيع حصتها في سوق الصين، التي تعد أكبر سوق لاستيراد جميع أنواع الطاقة في العالم، إذ تمكنت روسيا أخيرا من تخطي السعودية كأكبر مصدر للنفط إلى الصين، ففي سنة 2014 بلغت صادرات النفط الروسية 7.36 مليون برميل في اليوم، أي أنها عادلت الصادرات السعودية، وربما زادت عليها، مما يعني أن سوق النفط العالمية أصبحت تعتمد على صادرات النفط الروسي قدر اعتمادها على صادرات النفط السعودي[37]، وعليه وحسب ما تقدم يتضح أن أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط هي الوفرة في سوق النفط العالمية.

كما تعمل روسيا على التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة للحفاظ على السوق النفطية، من خلال التحكم في حجم الإنتاج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق الآسياوية والأوروبية، وتعزيز العلاقات المتنامية مع الصين، ثاني أكبر مستوردي الطاقة عالميا، وكان ذلك واضحا في الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي "بوتين" في شهر ماي 2014 للصين، وتوقيع 40 اتفاقية معها، ويمثل مشروع نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين واليابان أحد أهم ملامح التطور الراهن في سياسة الطاقة الروسية، واستكمال عملية مد أنبوب النفط الروسي الذي يمتد من سيبيريا إلى المحيط الهادي[38].

### 3: إنتاج النفط الصخري الأمريكي

ومن الأسباب أيضا التي زادت في انخفاض أسعر النفط، هو وفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي التي لم تكن متوقعة بالكيفية التي حدثت على الإطلاق، وبالدرجة التي عملت بها تلك الوفرة في الإمدادات من المصادر غير التقليدية في أمريكا الشمالية (النفط الرملي الكندي والنفط الصخري الأمريكي)، خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها

---

[37] - ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص ص. 15 – 16.

[38] - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 8.

النفطي[39]، ففي شهر جانفي 2016 ورغم انخفاض أسعار النفط دون الثلاثين دولارا، فإن القدرة الإنتاجية لمنتجي النفط الصخري في ولاية "نورث داكوتا North Dakota" الأمريكية مثلا لم تتأثر بذلك ومن المقدر أن يزداد إنتاجهم بنحو مليون و122 ألف برميل يوميا، كما تسارع إنتاج غير التقليدي (الصخري والرملي) خاصة في مناطق أمريكا الشمالية، واتجه الاقتصاد الأمريكي بشكل حثيث إلى تبني توجهين أساسيين؛ أولهما: تطوير تقنيات الإنتاج، وثانيهما فهو زيادة إنتاج النفط الصخري الذي ارتفع حجم الإنتاج الأمريكي منه إلى نحو مليون برميل يوميا سنة 2011، والذي تسارع خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى 4.5 مليون برميل يوميا بنهاية سنة 2014[40]، وقد وفرت أسعار النفط المرتفعة خلال السنوات القليلة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وتحديدا من سنة 2010 إلى غاية شهر جوان 2014، حافزا كبيرا للتوسع في إنتاج النفط الصخري خاصة مع ما كان شائعا عن ارتفاع تكاليف استخراجه التي كانت تقدرها الدراسات بما يتراوح بين 60 و90 دولارا[41].

فمنذ بدء إنتاج النفط الصخري على نطاق تجاري سنة 2008، أصبحت الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد روسيا والسعودية، وهذا ما يبينه الجدول التالي وفق إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

| متوسط الإنتاج بالمليون برميل في اليوم | 2014 | 2015 | التغير |
|---|---|---|---|
| روسيا | 10.91 | 11.06 | 0.150+ |
| السعودية | 9.53 | 10.12 | 0.590+ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 8.71 | 9.46 | 0.750+ |

**المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية US. Energy Information Administration (EIA) نقلا عن: ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 204، أفريل 2016، ص. 15**

(39) -مجدي صبحي، "الارتباط المشروط: عوامل غلبة اللايقين على مستقبل أسعار النفط"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 204، أفريل 2016، ص. 20.

(40) - مالك عوني، "شروط التحول: هل يشهد العالم دورة نفط جديدة أم إرهاصات عصر طاقة جديد؟"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 204، أفريل 2016، ص. ص. 4 – 5.

(41) - نفس المرجع، ص ص. 4 – 5.

### 4: الصين:

تعد الصين المحرك الأكبر لسوق النفط في العالم حاليا، إذ حلت منذ سنة 2013 محل الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر مستورد للنفط في العالم، ويتوقع أن تكون المحرك الأكبر لنمو الطلب العالمي على النفط خلال هذا العقد والعقد الذي يليه [42]، حيث اتخذت حكومة الصين في السنوات الأخيرة توجها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.[43]

وتنفق الصين المليارات من احتياطها المالي على الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وحتى روسيا، إذ ارتفع حجم استيرادها من النفط في سنة 1993 من 20 ألف برميل في اليوم إلى ما يزيد عن 7 مليون برميل في اليوم سنة 2014، ويرجع الارتفاع السريع في حجم استيراد الصين من النفط إلى النمو الاقتصادي والسكاني السريع، وارتفاع مستوى المعيشة، وازدياد عدد السيارات على الطرق من 30 مليون سيارة سنة 2010 إلى 130 مليون سيارة متوقعة في سنة 2020[44]. كما تعمل الصين على زيادة تدفق موارد الطاقة، وعلى رأسها النفط الخام والغاز الطبيعي، وهو ما أدى إلى ارتفاع العرض والذي كان سببه إلى حد كبير الانخفاض الهائل في أسعار النفط، أين تم تجاهل نمو الطلب على النفط وآثاره على الاقتصاد العالمي[45]، وقد أصبح الطلب من الأسواق الناشئة مثل الصين عاملا هاما في نظام تسعير النفط العلمي، إذ أصبح الاعتماد الخارجي من النفط الخام في ازدياد وبشكل تدريجي، مما جعل الواردات الصينية منه تزداد سنة 2014 مقارنة بالسنوات من 2007 إلى 2014. [46]

---

[43] -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، مرجع سابق، ص. 155.

[44] - ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص. 16.

[45] - Anthony Fensom, "China: The Real Reason for the Great Oil-Price Crash?", January 9, 2015, see the link:
http://nationalinterest.org/feature/china-the-real-reason-the-great-oil-price-crash-12002

[46] - Changming Song and Chongguang Li, "Relationship between Chinese and International Crude Oil Prices: A VEC-TARCH Approach", (14/06/2017), see the link : https://www.hindawi.com/journals/mpe/2015/842406/

### 5: البترو- ودولار

خرج البترودولار على حيز الوجود سنة 1973 عقب انهيار النظام الذهبي العالمي، الذي أنشئ عقب الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية "بريتون وودز Bretton Woods " التي جعلت من الدولار الأمريكي عملة احتياط في العالم، وربطت قيمته بالذهب بنسبة 35 دولارا للأونسة الواحدة، وجعلته أيضا قابلا للتحويل إلى الذهب والعكس، إذ خشيت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "نيكسون" من أن يؤدي انهيار النظام الذهبي العالمي إلى انخفاض الطلب العالمي على الدولار، فابتدعت نظاما جديدا للمحافظة على استمرارية الطلب على الدولار، من خلال جعله عملة تداول النفط في السوق العالمية، وعقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية اتفاقية مع السعودية سنة 1973، تقوم هذه الأخيرة بموجبها بتسعير نفطها وبيعه بالدولار الأمريكي فقط، وتستثمر فائض دخلها من النفط في شراء سندات الخزانة الأمريكية، وبالمقابل تبيع الولايات المتحدة الأمريكية السلاح إلى السعودية، وتتعهد بحماية أصولها النفطية من جيرانها، بما فيها إسرائيل، وفي عام 1975 حذت معظم دول الأوبك حذو السعودية ووافقت على تسعير نفطها وبيعه بالبترو-دولار[47]، ويمكن إجمال تأثير البترو-دولار في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في ما يلي:

- ❖ أدى اعتماد نظام البترودولار والفوائض المتحقق في ظله على قيمة الدولار الأمريكي، إلى تداعيات اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط جراء أي تغيير في قيمة الدولار.
- ❖ أدى استخدام فوائض دول منطقة الخليج العربي المنتجة للنفط من البترودولار في شراء سندات الخزانة الأمريكية، وإيداع هذه الفوائض لدى البنوك الأمريكية إلى جعل هذه الدول رهينة للسياسة الأمريكية، وأصبح بإمكان الإدارات الأمريكية المتعاقبة الضغط على أي من الدول المنتجة، من خلال مصادرة ودائعها لدى البنوك الأمريكية أو تجميدها، مثلما حدث مع ليبيا وإيران، وبالتالي فقد ترسخت معادلة قوامها أنه كلما زاد حجم الأرصدة المالية لدول الخليج العربي المنتجة

(47) - ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص. 17.

للنفط في البنوك، وسندات الخزانة الأمريكية، قل استقلالها السياسي والاقتصادي. [48]

**6: دول الأوبك**

لقد عمدت بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" على زيادة إنتاجها[49]، وهو قرار خاطئ فلو لم تعمد إلى ذلك لسمح على الأقل بامتصاص فائض السوق العالمية من النفط، ففي الماضي عند هبوط أسعار النفط كانت منظمة "الأوبك" تقرر دوما خفض الإنتاج فورا لدعم أسعاره، أما في الاجتماع الذي كان في 27 نوفمبر 2014، قررت "الأوبك" بضغط قوي من المملكة العربية السعودية عدم خفض الإنتاج، حيث وظفت السعودية انخفاض الأسعار لإلحاق الضرر باقتصاد إيران وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط في حربها مع إيران على برنامجها النووي، بينما استفادت من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ووظفته لإضعاف الاقتصاد الروسي، وتشديد العقوبات ضد روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا، وحتى في سوريا. [50]

ففي شهر نوفمبر 2014، لم تحاول منظمة "الأوبك" تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النفط، معتبرة أن تخفيضات الإنتاج سوف تستسلم حصتها في السوق لمنافسيها، وبدلا من ذلك أنتجت دول "الأوبك" المزيد من النفط، حيث أدى انخفاض أسعاره إلى تقليص الاستثمارات النفطية في كل من أمريكا الشمالية وحول العالم، مما أجبر على إحداث تحول هيكلي في القدرة الإنتاجية العالمية[51]، كما عملت الدول الغربية على بث عوامل التوتر والانشقاق داخل منظمة "الأوبك" على المستوى المحلي والإقليمي، من خلال الضغط على

---

[48] -نفس المرجع، ص. 17.

[49] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، مرجع سابق، ص. 155.

[50] - ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص. 13 – 14.

[51] - Carlos Pascual, "Where does America stand in the new geopolitics of oil?", 10 Jan 2017, See the link: https://www.weforum.org/agenda/2017/01/america-new-geopolitics-of-oil/

بعض أعضائها بزيادة إنتاج النفط والعمل على تخفيض أسعاره بما يلاءم مصالحها الاقتصادية والسياسية، معتمدة على الأنظمة الموالية لها[52].

وإذا كان النفط الصخري هو التحدي الأول أمام منظمة "الأوبك"، في إمكانية الدفاع عن مصالحها، وهو تحدي خارجي، فالواقع أن هناك تحديا آخر داخلي يتمثل في موقف كل من العراق وإيران، ورغبتهما في زيادة الإنتاج، فالعراق يتمتع باحتياطات نفطية تزيد على 140 مليار برميل، ويتمتع بتكلفة حدية منخفضة جدا، وبعد معاناته عقودا من الحروب والحصار والدمار، يتطلع إلى النفط لإعادة البناء وتحسين مستويات معيشة المواطنين، وفيما يتعلق بالصعوبات الهائلة التي تواجه العراق، بما في ذلك تحدي انهيار أسعار النفط، وتحدي سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من البلاد، فإن هذه التحديات لم تنجح في إبطاء نمو الإنتاج النفطي، حيث تصاعد معدل الإنتاج في شهر ديسمبر 2014، في تحد للتوقعات إلى 3.7 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى في ظرف 35 سنة، كما بلغ في شهر جانفي 2016 نحو 4.2 مليون برميل يوميا[53].

كما أنه هناك علاقة قائمة بين تذبذب أسعار النفط بالارتفاع والانخفاض، وبين الاستقرار السياسي على مستوى العالم، وفي أقاليمه المختلفة التي يمكن عدها بمنزلة منظومات فرعية في نظام عالمي كبير، بيد أن العلاقة بين أسعار النفط والاستقرار السياسي ليست مباشرة، ولا هي ميكانيكية بل أنها تمر عبر عدد كبير من المتغيرات السياسية والاقتصادية الأخرى، حتى تلقي بضلالها على مستوى العالم والأقاليم المختلفة به وداخل الدول، ومن المهم إذن النظر إلى السياق الذي يحدث فيه تذبذب أسعار النفط، ويقصد هنا بالسياق مجمل البنى والعلاقات الاقتصادية، والسياسية السابقة على انخفاض أسعار النفط في الدول المصدرة والدول المستوردة الصافية، مع التركيز على الفئة الأولى في حالة انخفاض الأسعار[54]، ورغم أن كل اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية، قد أدى دورا مؤثرا في انهيار أسعار النفط، إلا أن السعودية كانت المسؤول الرئيسي عن هذا الانهيار في

---

(52) - محمد كريم خيذر، "الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 2، أكتوبر 2013، ص ص. 61 – 63.

(53) - مجدي صبحي، مرجع سابق، ص ص. 21 – 22.

(54) - عمرو عدلي، مرجع سابق، ص. 26.

الأسعار، وألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد العالمي وباقتصاديات الدول المصدرة للنفط والتي تعتمده كمورد أساسي في صادراتها.

أما في ما يخص الطاقة في حوض شرق البحر المتوسط، فقد صنف كأحد أغنى مناطق العالم غير المكتشفة بالغاز الطبيعي[55]، فبالنسبة لأهم المعالم الجغرافية والاستراتيجية للطاقة في هذا الحوض، فإننا نجد أن قطاع الهيدروكربونات قد بدأ في التطور في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ حوالي 80 سنة عندما بدأ التنقيب عن النفط في سوريا في أعقاب النجاحات التي تحققت في البلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية، ولم يبدأ إنتاج النفط التجاري في سوريا بشكل جدي حتى ستينيات القرن العشرين، بينما زادت أنشطة التنقيب عن النفط في "إسرائيل" والأردن في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وتعد كل من سوريا و"إسرائيل" منتجين للغاز الطبيعي رغم أن هذين القطاعين لم يتطورا تجاريا حتى ثمانينيات القرن العشرين في سوريا، وكان للأردن مستويات منخفضة بدرجة كبيرة من إنتاج النفط والغاز الطبيعي منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث تعتمد الأردن بشكل أساسي على الواردات لتلبية الطلب الداخلي، أما في قبرص ولبنان والأراضي الفلسطينية فلا يزال التنقيب عن النفط وتطويره في مراحله الأولى، ومع ذلك يأمل كل منهما في الاستفادة من الاستكشاف البحري الناجح في حوض المشرق لتطوير موارد الغاز الطبيعي المحلية[56].

ويعود تاريخ البحث في حوض شرق المتوسط إلى عام 2010 عندما تم اكتشاف كتلة "ليفياثان" لأول مرة بواسطة شركة "Ratio Oil "، ثم بعد ذلك بدأت شركات مثل شركة "نوبل إنرجي" المملوكة للولايات المتحدة والشركة العملاقة الفرنسية "توتال إي آند بي" في إظهار اهتمامها بشكل كبير في المنطقة، فبعد الاكتشافات في المناطق الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية والقبرصية، حققت شركة "إيني" الإيطالية نتائج كبيرة في حقل "زهر" في مصر[57]، ومن الاكتشافات الأخرى التي يحتمل أن تكون مهمة في حوض المشرق؛ بئر"

---

(55) - محمد وديع، "الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل"، صحيفة العرب، ع. 10075، بتاريخ 2015/10/23، ص. 7.

(56) (56) - "Eastern Mediterranean", U.S. Energy Information Administration (EIA), (23/03/2019), see the link:
https://www.eia.gov/beta/international/regions-topics.php?RegionTopicID=EM

(57) - Petros Petrikkos, "Energy and security in the Eastern Mediterranean", 26 March 2019, Global Risk Insights, see the link:

أفروديت 2" على الجانب الإسرائيلي من الحدود البحرية مع قبرص[58]، والخريطة التالية تبين مواقع تلك الاكتشافات:

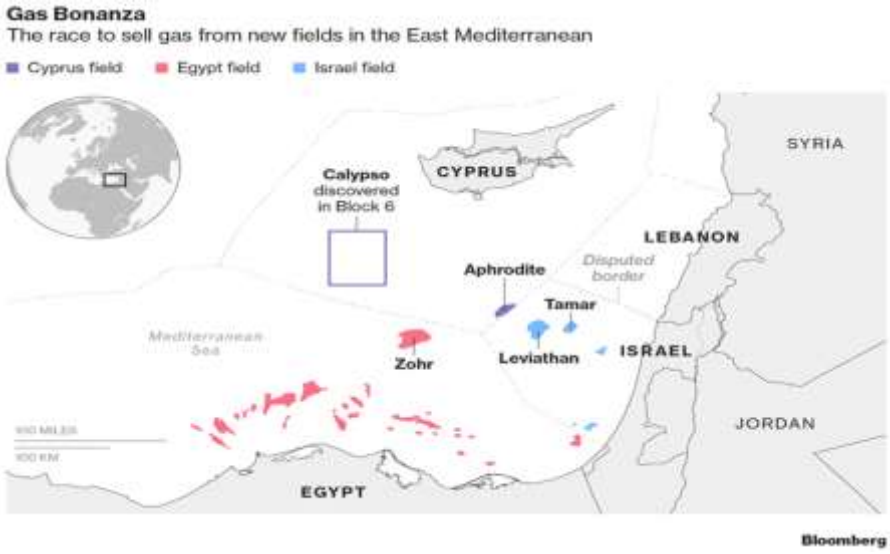


**المصدر:**

Georgiou, Georgios And others, "Cyprus Sees Gas Deal With Egypt as Cairo Weighs Israeli Supply", (20/02/2018), see the link: https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-02-20/cyprus-sees-gas-deal-with-egypt-as-cairo-weighs-israeli-supply

وبالنسبة للمعالم الجغرافية المكتشفة من الطاقة فإن؛ منطقة شرق البحر المتوسط تضم ثمانية أحواض مهمة هي: حوض قبرص، إراتوستينس هاي، حوض اللاذقية، حوض المشرق، حوض يهودا، حوض دلتا النيل، المقاطعة العربية الغربية، ومقاطعة زاغروس، حيث أن غالبية الإنتاج الهيدروكربوني موجودة في دلتا النيل حوض، المنطقة العربية الغربية، ومقاطعة زاجروس، ويقع معظم حوض دلتا النيل داخل المياه الإقليمية لمصر، على الرغم من وجود مساحة صغيرة تحت السيطرة القبرصية حتى الآن، ولم تكن هناك أي

https://globalriskinsights.com/2019/03/energy-and-security-in-the-eastern-mediterranean/

(58) - "Eastern Mediterranean", Op-cit.

اكتشافات مهمة في الأراضي القبرصية على الرغم من أن معظم إنتاج مصر من النفط والغاز البحري يأتي من المنطقة يغطي حوض المقاطعة العربية الغربية وأجزاء كبيرة من الأردن وسوريا، ويمتد إلى العراق والمملكة العربية السعودية وتركيا، كما أن معظم الحقول الأردنية والعديد من الحقول السورية تقع في المنطقة العربية الغربية، وتمتد مقاطعة زاغروس من تركيا في الشمال، عبر العراق وإيران وتنتهي في خليج عمان في الجنوب، وأيضا أكبر الحقول السورية هي جزء من مقاطعة زاغروس، ورغم أن الغالبية العظمى من الحقول في مقاطعة زاغروس موجودة في بلدان أخرى بما في ذلك العراق وإيران والمملكة العربية السعودية، في حين أن محافظتي غرب العربية وزاغروس تمثلان معظم إنتاج الهيدروكربون في المنطقة، فإن معظم التركيز اليوم على حوض المشرق[59]، وفي الخريطة التالية تبين مختلف الاحتياطات والاكتشافات الجغرافية الحديثة لحوض شرق المتوسط.

**خريطة أحواض شرق المتوسط الاحتياطيات والاكتشافات الحديثة**

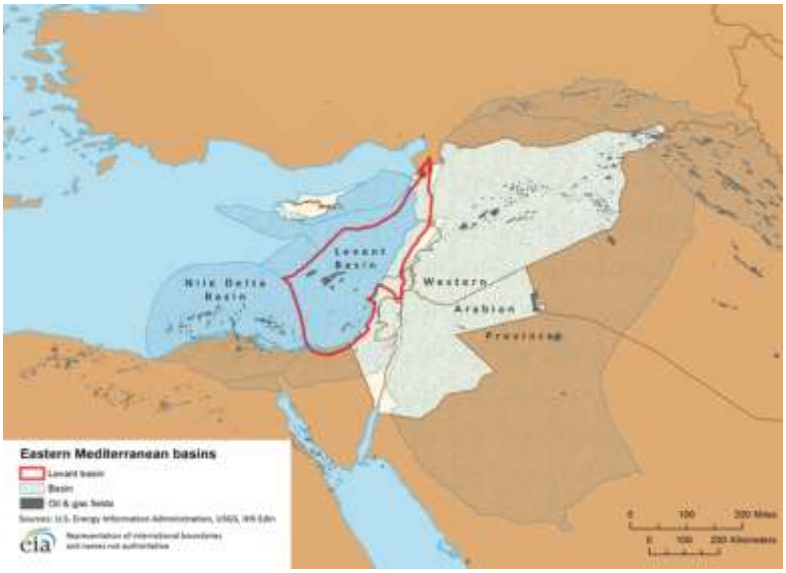


**المصدر:** https://www.eia.gov/beta/international/regions-topics.php?RegionTopicID=EM

[59]- "Eastern Mediterranean", Op-cit.

وحسب الخريطة يمتد حوض ليفانت "Levant Basin" عبر جزء كبير من المناطق البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط ، ويقع في قلب استكشاف الطاقة حديثا في المنطقة، ففي تقرير صادر سنة 2010، قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) أن حوض المشرق لديه موارد نفطية غير محتملة 2 مكتشفة تبلغ 1.7 مليار برميل، والأهم من ذلك أنها تعني موارد غاز طبيعي محتملة غير مكتشفة تبلغ 122 تريليون قدم مكعب، وقد وبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من النفط في البلدان المدرجة في هذا التقرير ما يزيد قليلا عن 2.5 مليار برميل اعتبارا من شهر جانفي 2013 حيث أن حوالي 99.5% منها مملوكة لسوريا، وأن واحتياطي الغاز الطبيعي المثبت بلغ 18.2 تريليون قدم مكعب، كما قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية متوسط الموارد المحتملة غير المكتشفة لسوائل الغاز الطبيعي بـ 3.1 مليار برميل.[60]

غير أن تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لا تعكس مجمل موارد الطاقة المحتملة في منطقة شرق البحر المتوسط، فمن المحتمل أن تمثل موارد حوض الشام جزءا كبيرا من قاعدة الموارد الكلية، كما أن تقدير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي البالغ 1.7 مليار برميل من النفط والذي إذا تم اكتشافه؛ سيزيد من احتياطيات المنطقة المؤكدة بنسبة تقل قليلا عن 70%، بينما يمثل 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي أكثر من ستة أضعاف الاحتياطيات المؤكدة الحالية في المنطقة، وهو ما يجعل من شأن كمية 1.7 مليار برميل إضافي من النفط في حوض شرق المتوسط بأن تلبي الطلب الإقليمي لمدة 20 سنة تقريبا عند مستويات الاستهلاك الحالية، في حين أن كمية 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يمكنها تلبية الطلب الإقليمي الحالي (مارس 2019) إلى أجل غير مسمى تقريبا، وما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن جميع الاكتشافات المهمة الأخيرة في حوض المشرق هي الغاز الطبيعي، وعلى الرغم من أن الاستكشافات البحرية قد ينتج عنها في نهاية المطاف كميات قابلة للاسترداد من النفط، ولم تكن هناك حتى الآن أي اكتشافات قابلة للتطبيق من الناحية التجارية[61].

---

(60) - "Eastern Mediterranean", Op-cit.

(61) – Ibid.

وبالنسبة للاحتياطيات والاكتشافات الحديثة في حوض شرق المتوسط، فإنه اعتبارا من شهر جانفي 2013 كانت سوريا تملك أكبر احتياطيات من النفط في منطقة شرق البحر المتوسط، في حين أن الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي أعطت "إسرائيل" أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي، رغم أن مكانة الاحتياطيات المثبتة من النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط في السياق العالمي، تمثل أقل من 1% من إجمالي احتياطيات العالم المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، وهي أقل بكثير من الموجودة في المناطق القريبة الأخرى مثل شمال البحر الأبيض المتوسط (في شمال إفريقيا) بما مقداره 65 مليار برميل بناء على أرقام مجلة النفط والغاز لعام 2013؛ تحتفظ سوريا بأكبر احتياطيات مثبتة من النفط في دول شرق المتوسط، إلا أنها تحتل المرتبة 32 فقط في العالم، حيث أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط في دول شرق المتوسط مجتمعة تمثل أكثر بقليل من 2.5 مليار برميل والتي يغطيها التقرير الصادر في 23 مارس 2019 عن U.S. Energy Information Administration (EIA)[62].

وتمتلك سوريا أكبر احتياطي مثبت من النفط الخام في دول شرق البحر المتوسط، حيث قدرت "مجلة النفط والغاز Oil & Gas Journal " احتياطيات سوريا المؤكدة بـ 2.5 مليار برميل في شهر جانفي 2013، أي ما مجموعه أكبر من جميع جيران سوريا باستثناء العراق، كما ذكرت "مجلة النفط والغاز" أنه في نهاية عام 2012 امتلكت سوريا احتياطيات مثبتة بلغت 8.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، حيث يمنح هذا سوريا أكبر قاعدة موارد هيدروكربونية تقليدية في دول حوض شرق المتوسط، على الرغم من أن الاكتشافات الأخيرة في "إسرائيل" المجاورة تعني أن هذا قد يتغير في مرحلة ما في المستقبل[63].

كما أثارت الاكتشافات الكبيرة للغاز الطبيعي في المناطق البحرية الإسرائيلية اهتماما متزايدا بقطاع المواد الهيدروكربونية فيها، رغم أنه لم يتم حتى الآن وجود اكتشافات نفطية كبيرة قابلة للتطبيق على المستوى التجاري، ومن ناحية أخرى كانت هناك تغييرات كبيرة في قطاع الغاز الطبيعي في "إسرائيل" منذ سنة 2000، ففي نفس قدرت "مجلة النفط والغاز" بأن "إسرائيل" تمتلك احتياطيات مثبتة من الغاز الطبيعي يبلغ مجموعها 10 مليارات قدم

(62) – Ibid.
(63) - Ibid.

مكعب، وقد بلغ اجمالي احتياطاته اعتبارا من شهر جانفي 2013، حوالي 9.5 تريليون قدم مكعب، مع احتمال أن تؤدي الاكتشافات المحدثة الأخيرة إلى زيادة هذا الرقم إلى أعلى[64]، ومن بين الدول الأخرى في منطقة حوض شرق المتوسط لا يمتلك الأردن عكس العديد من الدول الجوارية له، موارد نفطية كبيرة ولا يمتلك سوى 213 مليار قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي، ولم يكن لدى قبرص ولبنان والأراضي الفلسطينية احتياطيات كبيرة مثبتة من النفط أو الغاز الطبيعي اعتبارا من شهر جانفي2013[65]، وفي مايلي جدول يبين اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط والخاصة بكل من قبرص، "إسرائيل"، والأراضي الفلسطينية إلى غاية سنة 2017:

**اكتشافات الغاز الطبيعي الحديثة في منطقة شرق البحر المتوسط**

| Country | Discovery date | Field name | Estimated reserves (Tcf) | First volumes |
|---|---|---|---|---|
| Cyprus | 2011 | Aphrodite | 7 | 2017 |
| Israel | 1999 | Noa | 0.04 | 2012 |
| | 2000 | Mari-B | 1.5 | 2004 |
| | 2009 | Dalit | 0.5 | 2013 |
| | 2009 | Tamar | 10 | 2013 |
| | 2010 | Leviathan | 18 | 2016 |
| | 2011 | Dolphin | 0.08 | unknown |
| | 2012 | Shimshon | 0.3 | unknown |
| | 2012 | Tanin | 1.2 | unknown |
| | 2013 | Karish | 1.8 | unknown |
| Palestinian Territories | 2000 | Gaza Marine | 1 | unknown |

Source: EIA estimates, IHS, Oxford Institute for Energy Studies, *Oil & Gas Journal*, company reports, trade press

المصدر: https://www.eia.gov/beta/international/regions-topics.php?RegionTopicID=EM

(64) - "Eastern Mediterranean", Op-.cit.

(65) - Ibid.

ومن بين حقول الغاز الطبيعي المهمة التي تم اكتشافها خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كانت جميعها تقريبا في حوض المشرق وكان معظمهم في المياه الإقليمية لإسرائيل، رغم وجود اكتشافات مهمة في قبرص والأراضي الفلسطينية أيضا، كما أنه هناك استمرار في التنقيب في لبنان والأردن، ومع ذلك لم تكن هناك أي اكتشافات تجارية كبيرة اعتبارا من جوان 2013، ومن غير المرجح أن تمضي سوريا التي كانت سابقا المنتج الرئيسي للهيدروكربونات في المنطقة في مشاريع التنقيب طالما استمر الأزمة فيها ومع ذلك؛ فإن نجاحات الاستكشاف في قبرص و"إسرائيل" وبدرجة أقل في الأراضي الفلسطينية، أظهرت إمكانية إنتاج الطاقة البحرية وخاصة إنتاج الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط[66].

ويعتبر اكتشاف حقل "نوا" في عام 1999 وحقل "ماري - بي" في عام 2000 واكتشافات أخرى في عام 2009 من مثل "داليت وتمار"، "ليفياثان" سنة 2010، و"أفروديت وتانين" سنة 2011 من قبل شركة "نوبل إنيرجي" الأمريكية أكبر اكتشاف بحري في شرق المتوسط حتى الآن، حيث أكدت على وجود كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حوض المشرق، ويعتبر أكبر اكتشاف بحري في شرق البحر المتوسط حتى الآن هو حقل "ليفياثان" الواقع على بعد حوالي 80 ميلا قبالة ساحل "إسرائيل" وموجود في المياه التي يزيد عمقها عن 5000 قدم، والتي تحتوي على 18 تريليون م$^3$ من الموارد القابلة للاسترداد، كما كانت هناك خطط لحفر آبار النفط الاستكشافية أسفل حقل غاز "ليفياثان" البحري في عام 2013، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنه قد يكون هناك ما يصل إلى 600 مليون برميل من النفط الموجود في الحقل، كما حدث اكتشاف "إسرائيلي" مهم آخر، وهو حقل "تمار" في أفريل 2013، وقد أدت المراجعات الأخيرة لتقديرات الموارد لحقل "تمار" إلى رفع الاحتياطيات القابلة للاسترداد إلى 10 تريليون قدم، وهو ما يكفي لتلبية المستويات الحالية من الطلب الإسرائيلي على مدى عقود[67].

(66) - "Eastern Mediterranean", Op-cit.
(67) – Ibid.

**خريطة تبين حقول غاز المشرق المكتشفة**

**المصدر:** علي حسين بكير، "النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2018، ص.2.

وبالإضافة إلى الاكتشافات في "إسرائيل"، قامت قبرص أيضا باستكشاف ناجح في أراضيها البحرية، كان أبرز اكتشاف للغاز الطبيعي في المياه القبرصية هو حقل "أفروديت في بلوك 12" الذي صنعته شركة "نوبل إنيرجي" في عام 2011، ويقدر أنه يحتوي على 7 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، إذ بدأت شركة "Energy Noble" الشركة التي تقف وراء معظم الاكتشافات الرئيسية للغاز الطبيعي في المنطقة في حفر بئرها الثاني في المربع 12 في جوان 2013، حيث يهدف المسؤولون الحكوميون إلى الاستفادة من نجاح الاستكشاف في المربع 12 لمتابعة موارد إضافية في المياه القبرصية، إذ فازت شركة "إيني" الإيطالية والشركة الكورية للغاز الكوري الجنوبي (KOGAS) بعرض القطع 2 و3 و9 القبرصية، في حين جاءت

الشركة الفرنسية "توتال" في المركزين 10 و11 [68]، كما أعلنت شركة "إيني" أيضا في 8 فيفري 2017 اكتشافا آخر في حقل "كاليبسو" في بلوك 6 في قبرص مع "عمود غاز ممتد"، مما جعل تركيا عن طريق سفنها الحربية منذ يوم 9 فيفري 2017 تمنع سفينة تابعة لـ "إيني" من القيام بأعمال الحفر الاستكشافية في حقل "Soupia" أو الحبارفي المربع 3 من المنطقة الاقتصادية الخالصة في قبرص، بحجة أن هذا النشاط غير مقبول مع حل لتقسيم قبرص.[69]

**خريطة توضح احتياطات الغازفي قبرص التركية واليونانية**

**المصدر:** علي حسين بكير، مرجع سابق، ص.5.

## رابعا: إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية ومدى أهمية غازشرق المتوسط وموقعه فيها.

منذ منتصف القرن العشرين كانت الطاقة موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوى دولية في سياق عملية ضمان أمن الطاقة لتلك القوى، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية أخرى، وكانت أهمية النفط تتزايد مع تزايد أهميته كمصدر للقوة الاقتصادية والقوة العسكرية

(68) - "Eastern Mediterranean", Op-cit.
(69) - Georgios Georgiou and others, Op-cit.

للدول، ويلفت النظر هنا أنه خلال المرحلة المذكورة كان النفط مورد قوة مالية واقتصادية عند الدول المنتجة والمصدرة للنفط، بينما كان النفط مصدرا للقوة العسكرية والاقتصادية للدول المستهلكة المستوردة، فلا يمكن تصور وجود عسكري كبير وواسع خارج أراضي الدولة من دون امتلاك الدولة لأدوات نشر ذلك الوجود العسكري وعلى رأسها النفط، ولذلك استمرت خريطة علاقات النفط قائمة خلال تلك المرحلة، على طرفين يختلفان في سبل توظيف النفط كعنصر قوة، فالدول الغربية؛ الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كانت الطرف المستورد والمستهلك للطاقة، وقد استطاعت توظيف تلك الطاقة في بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية والحفاظ عليها بل وتطويرها. (70)

أما الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، فقد تمكنت من امتلاك قوة مالية ولكن من دون المنافسة دوليا على القوة العسكرية أو الاقتصادية، ويمكن القول إن خريطة أمن الطاقة في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت تقوم على ما يمكن وصفه بت "قطبية نفطية" من طابع خاص، يتكون قطبها الأول من الدول المنتجة والمصدرة في منطقة الخليج، بالإضافة إلى إيران والعراق، ويكون قطبها الثاني متمثلا في كبرى الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة، ولكن خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بدأت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية تغير الخريطة القديمة التقليدية لأمن الطاقة، وقد أدت تلك العوامل إلى ولادة مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك، تمثلت في الصين والهند ودول أخرى في جنوب شرقي آسيا. (71)

إن المصادر التي كانت تقتصر على النفط السائل، أصبحت أكثر تنوعا بسبب اكتشاف احتياطات جديدة من الغاز الطبيعي والنفط الصخري، مما أعاد رسم وتشكيل خريطة الاحتياطات العالمية من خلال إعادة احتساب المعادلات التي أرست التوازنات المعتادة منذ منتصف القرن العشرين، كما شكلت الاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة وإعادة توزيع بعض الأدوار من خلال شكل الصراعات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط، بالتوازي مع

(70) - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 9.

(71) - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 9.

العودة الروسية إلى الساحة الدولية، والتوجه الأمريكي نحو منطقة المحيط الهادئ، أحد مؤشرات إعادة رسم خريطة تحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية.[72]

فبالنظر إلى سياسة الطاقة الروسية لتأمين إمداداتها من الطاقة، فإنها تسعى إلى السيطرة على شبكة خطوط نقل النفط والغاز إلى دول وسط آسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وقد استطاعت روسيا أن توظف قضية أمن الطاقة وسياساتها كأداة للتأثير في دول الجوار الجغرافي، مثل أوكرانيا ودول البلطيق ( ليتوانيا، استونيا، لاتفيا)، وأرمينيا وجورجيا ومولدافيا ودول آسيا الوسطى[73]، كما عمدت روسيا إلى عقد اتفاقيات مع دول من مثل كازاخستان وتركمنستان للتعاون بشأن استخراج مصادر الطاقة وتصديرها[74]. كما أن زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز نتيجة لطفرة الغاز والنفط الصخري، قد أدى إلى انخفاض الطلب الأمريكي على نفط الخليج العربي، ولذلك ارتفعت الصادرات النفطية السعودية إلى الصين متجاوزة ما كانت عليه نسبة الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009، وهو ما جعل حجم الاستثمارات الصينية في السعودية ترتفع بشكر كبير، مما أدخل الصين حيز المنافسة على استيراد النفط والغاز، في إطار عملية تحولها إلى القوة الاقتصادية الثانية عالميا، وإلى القوة العسكرية الثالثة عالمية أيضا[75].

ومن التغيرات المهمة والجديرة بالرصد، عند استطلاع خريطة أمن الطاقة الجديدة، تلك التي تتعلق بإنتاج الصين المتوقع من الغاز الطبيعي، ويلي الصين في هذا المجال الولايات المتحدة الأمريكية، ففي أوروبا توجد أكبر احتياطات الغاز في بولندا وفرنسا، والنرويج وأوكرانيا والسويد، وبالطبع فإن روسيا من كبرى الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط، وفي الشرق الأوسط يؤسس منتجو النفط والغاز تعريفهم لمسالة أمن الطاقة ولسياستهم الخاصة على مدى كفاية الطلب العالمي على منتجهم، ومدى استدامة ذلك الطلب مستقبليا، ومعنى ذلك أن المشهد الجديد بالنسبة لهم سوف يعني زيادة تركيزهم على علاقاتهم مع حدودهم الشرقية في شرق وجنوب آسيا، ورغم أن الطاقة المتجددة والطاقة

---

(72) - إسطفان الشدياق، مرجع سابق.

(73) - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 11.

(74) -هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سابق.

(75) - مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 12.

النووية هما أسرع مصادر الطاقة نموا، حيث تحقق كل منهما معدل نمو سنويا يبلغ 2.5% فلا يزال الوقود الأحفوري هو المصدر الأساسي الذي سيغطي نحو 80% من استهلاك العالم من الطاقة بحلول سنة 2040، حيث يعد الغاز هو الوقود الأحفوري الأسرع، ولذلك يتزايد اللجوء إلى استخدامه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تقنية من شأنها تحقيق شبه اكتفاء ذاتي من الطاقة، وقلب موازين القوى من جدد. [76]

لقد فرضت الصين نفسها على خريطة الطاقة العالمية بعد سنة 1992، وهو العام الأخير للاكتفاء الذاتي للصين من موارد الطاقة، حيث تتميز سياسة الصين بتعدد تحرك سياستها الخارجية في مجال الطاقة، حيث تتضمن تلك الدوائر الخليج العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما يعطي لتلك السياسة مرونة وفعالية ومساحة كبيرة للحركة، وتعددا وتنوعا في البدائل المتاحة، وتعددا في مجالات التعاون من مجال التنقيب وحتى مجال تمويل المشروعات التنموية، والاستثمار في مشروعات صينية أو مشتركة، وهو نهج تختص به الصين من بين الدول المستوردة للنفط والغاز، فمحدودية مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي في الصين لم تؤد إلى محدودية دورها الدولي، بل على العكس دفعتها إلى تبني مواقف وأدوات نشطة، والمزج بين أدوات متنوعة بما يتلائم مع ظروف كل منطقة، وذلك يختلف عن ما تتبعه دول أخرى تعاني محدودية أدوارها الخارجية، بسبب محدودية مواردها من الطاقة، وكذلك عن النهج التدخلي العنيف الذي تتبعه دول أخرى لتعويض حالة معاناتها من نقص الموارد المهمة من الطاقة، ومنه يتضح أن الصين تتبع نهجا تعاونيا يرتكز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية وليس فرض حالة من الهيمنة[77].

ومن المؤشرات أيضا التي تدل على تغير خريطة إمدادات الطاقة في العلاقات الدولية، بروز الهند كأحد الدول ذات الاقتصاد الناشئ، والتي أثرت بشكل كبير في تزايد الطلب العالمي على النفط والطاقة، حيث تعتبر الهند مسؤولة عن حوالي 10٪ من الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة منذ سنة 2000، وقد تضاعف الطلب على الطاقة بشكل كبير بعد هذه الفترة

---

[76] -مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 10.

[77] - نفس المرجع، ص. 12.

مما أدى بالهند إلى الزيادة في الطلب العالمي بنسبة 5.7٪ في سنة 2013، وهو مؤشر قوي على إمكانية زيادة النمو الاقتصادي، حيث زاد الطلب على الطاقة في الهند بنسبة 46% منذ سنة 2000. [78]

إن زيادة بروز الهند كعملاق اقتصادي واعد في سوق النفط والطاقة من حيث الاستيراد والتصدير، قد ساهم أيضا في التغيرات التي أدت إلى إعادة تشكل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الولية، إذ أصبحت ثالث أكبر دولة مستوردة للنفط الخام، وتأتي وراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بحوالي3.7 مليون برميل يوميا وهو أمر تفرضه متطلبات الاستيراد إذ يجب أن تستورد الهند المواد الخام لتلبية 80٪ من احتياجات تكرير النفط الخام، فغالبية الموانئ التي تعتمد عليها تقع على الجانب الغربي من الهند لاستيعاب ناقلات النفط القادمة من الشرق الأوسط أكبر مصدر للواردات النفطية للهند، والقادمة أيضا من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، فالهند تعتمد على استراتيجية تنويع مصادر إمداداتها، خاصة وأن العديد من الاضطرابات قد عانى منها موردبها مثل إيران وليبيا ونيجيريا، حيث أعلنت الحكومة الهندية في شهر مارس 2015 عن أهداف استراتيجية للحد من الاعتماد على النفط الخام المستورد بنسبة تصل إلى 10٪ بحلول عام 2022، كما وفر انخفاض سعر النفط الخام فرصة فعالة من حيث التكلفة لبناء مخزونات النفط الخام الهندية والتي تستخدم لحالة الطوارئ، إذ تعمل الهند على تخزين مجتمع قدرة حوالي 37 مليون برميل من النفط الخام[79].

ويبين الشكل التالي التغير المتوقع على الطلب على الفحم (بالمليون طن مكافئ)، والنفط (بالمليون برميل يوميا)، والطاقة الشمسية (بالتاراوات ساعة)، ويتضح منه أيضا أن طلب الدول الصناعية المتقدمة على النفط سيتراجع خلال الفترة بنحو 10 مليون برميل يوميا، كما يبين مستوى النمو في الطلب على الطاقة الأولية حسب كل المنطقة في ما بين السنوات

---

[78] -Ali Al-Saffar, and others, World Energy Outlook, Special Report, Robert Priddle (Editor), International Energy Agency, 2015, p.20, see the link: http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/IndiaEnergyOutlook_WEO2015.pdf

[79] -Ali Al-Saffar, And others, Opcit-., p. 33.

2014 و2040، وهو يؤكد على بروز كل من الهند والصين بشكل رئيسي في الطلب الطاقة مقارنة بباقي المناطق حسب الوكالة الدولية للطاقة التي استقينا منها هذا الشكل، الأمر الذي يشير إلى خريطة الطاقة على المستوى الدولي سواء من حيث زيادة الطلب أو الاستهلاك في تغير، إثر بروز الأسواق الناشئة ذات النمو الاقتصادي المتزايد في كل من الصين والهند.

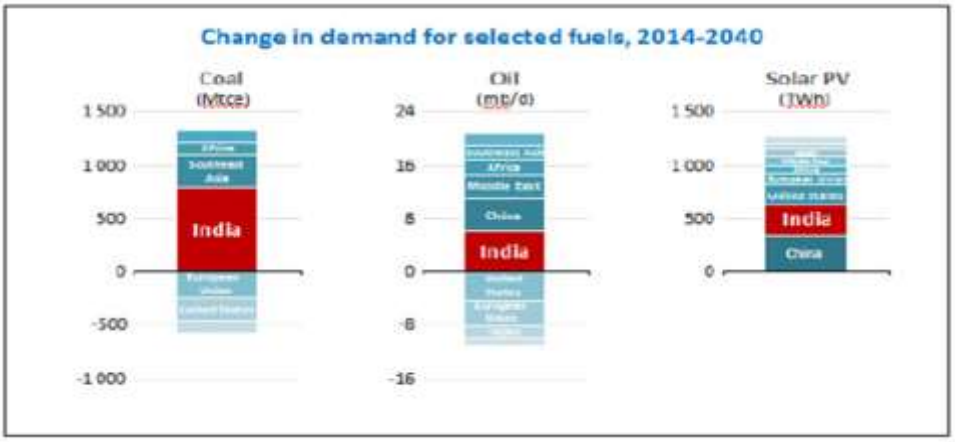


المصدر:

**World Energy Outlook, Canberra 20 November 2015, International Energy Agency, 2015.**

ففي سنة 2015 سجلت الهند زيادة بنسبة 11% في مستوى استهلاك النفط، مقابل توقعات بمعدل الزيادة بنسبة 7 – 8%، وفي هذا الصدد قال وزير النفط الهندي "دارميندرا برادهان" في شهر سبتمبر 2016: "أنه يجب أن نرى زيادة أعلى"، كما توقع أن يزداد الطلب على النفط الخام خلال سنتي 2016 و2017 وذلك بسبب النمو المتسارع في النشاط الاقتصادي، ووفقا لتوقعات الطاقة في الهند من قبل وكالة الطاقة الدولية، فإنه من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في الهند بأسرع وتيرة حتى سنة 2040، مقارنة بأي بلد آخر، إذ يرتفع الطلب على النفط بمقدار 6 مليون برميل يوميا ليصل إلى 9.8 مليون برميل يوميا سنة 2040[80].

[80] – Tsvetana Paraskova," India's 2016 Oil Demand Jumps 11% To Record Highs", Jan 11, 2017, see the link:

أما فيما يخص مدى أهمية غاز شرق المتوسط وموقعه في إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية؛ فإنه وفقا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية التي قدرت سنة 2010 احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون م$^3$ من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان و"إسرائيل" وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقرب 107 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تبقى في إطار التقديرات ولا تشمل أيضا الأرقام المتعلقة بدلتا النيل إلا أنها لم تأت من فراغ، فخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، جرى اكتشاف العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، إذ بدأت عملية الاستكشاف بالازدياد بعد نجاح "الكونسورتيوم الذي تقوده شركة "نوبل إنرجي" الأمريكية في اكتشاف حقل "تمار" سنة 2009 قبالة سواحل "إسرائيل"، ومع توالي الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماما بتكليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال الاستكشاف[81].

وفيما يلي جدول يوضح أبرز الاكتشافات المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط:

| اسم الحقل | سنة الاكتشاف | المكان | تقدير الكميات الممكن استخراجها (مليار متر 3) |
|---|---|---|---|
| غزة مارين | **2000** | **أراضي فلسطين المحتلة** | **30** |
| تمار | **2009** | **"إسرائيل"** | **280** |
| ليفياثان | **2010** | - | **620** |
| تانين | **2012** | - | **34** |
| كاريش | **2013** | - | **51** |
| رويي | **2014** | - | **90** |
| أفروديت | **2011** | **قبرص** | **140** |
| ظهر | **2015** | **مصر** | **850** |

**المصدر:** علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 3.

http://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Indias-2016-Oil-Demand-Jumps-11-To-Record-Highs.html

(81) - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 3.

كما يقدر الخبراء سنة 2015 مخزون الغاز في حوض شرق المتوسط بحوالي 345 تريليون م$^3$، حيث يحتوي هذا الحوض على كميات ضخمة من الاحتياطات النفطية وسوائل الغازات، وتشمل هذه الاحتياطات 223 تريليون م$^3$ من الغاز في حوض دلتا النيل، إضافة إلى 5.9 مليار برميل من الغازات السائلة و 1.7 مليار برميل من النفط، كما يحتوي الحوض الكبير في تلك المنطقة على 122 تريليون م$^3$ في منطقة حوض المشرق قبالة شواطئ قبرص ولبنان وسوريا، وعلى 36 تريليون م$^3$ من الغاز الطبيعي في مناطق بالقرب من إسرائيل، أما اليونان فتقدر المسوح الجيولوجية أن احتياطات الغاز في بحر إيجه والبحر الأيوني وجنوب جزيرة كريت بـ 123.6 تريليون م$^3$، وحسب "ويليام إنغداهل" الأمريكي المختص في شؤون الطاقة والجيوسياسة، هناك جزء من البحر المتوسط في إشارة منه لحوض شرق المتوسط لم يتم استثماره بشكل كبير في السابق، حيث أنه من شأن هذه الاكتشافات أن تمكن المنطقة من أن تصبح "خليجا جديدا"[(82)]. ومن ثمة يحظى غاز شرق حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظرا لعدة عوامل أهمها:

1. الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط (7 عالميا) و41% من احتياطي الغاز (8 عالميا)، وقد زاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.
2. الآمال الجيو- سياسية والجيو- اقتصادية والجيو- أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.
3. الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.

(82) - محمد وديع، مرجع سابق، ص. 7.

**4.** المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة[83].

إن اكتشافات الغاز الطبيعي في حوض المشرق لديها القدرة على تغيير ديناميات إمدادات الطاقة بشكل كبير في منطقة شرق البحر المتوسط، ومع ذلك فإن العديد من القضايا العالقة - بما في ذلك النزاع المسلح والنزاعات الإقليمية وعدم اليقين في الاقتصاد الكلي - يمكن أن تحد من صلاحية تلك الإمدادات على المدى القصير، إذ تشهد منطقة شرق البحر المتوسط تغييرات حاليا في مشهد الطاقة لديها، ومع النمو الاقتصادي المتوقع فإنه يتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة من 45.3 مليون في عام 2010 إلى ما بين 58 - 62 مليون في عام 2030، حيث أنه سيزداد الطلب على الطاقة بشكل ملحوظ خلال العقدين المقبلين (أي خلال 2020 - 2040) بالنسبة لمستويات الاستهلاك الحالية، في ظل الاكتشافات الحديثة لموارد الهيدروكربون الضخمة - خاصة الغاز الطبيعي – حيث أن هذه الاكتشافات لديها القدرة على توفير إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية الطلب الإقليمي المتزايد وربما حتى تحفيز الصادرات[84]، خاصة في ظل تواجد العديد من حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، والتي لم يتم تسويقها حتى الآن عبر خطوط أنابيب أو منشآت للغاز الطبيعي المسال، مثل حقل "ليفياثان" والذي تقدر سعته 620 مليار م$^3$ وحقل "تمار" الذي تبلغ مساحته 283 مليار م$^3$ في "إسرائيل" قبالة الساحل، والذي من المقرر أن يبدأ الإنتاج في الربع الرابع من عام 2019[85].

ومع توالي الاكتشافات رفعت هذه التقديرات آمال دول شرق البحر المتوسط وانصبت اهتمامات شركات النفط والغاز، وزادت من حدة التنافس الإقليمي على الموارد، وجذبت

---

(83) - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 3.

(84) - "Eastern Mediterranean", Op-cit.

(85) - Anadolu Agency, "Turkey, Israel are at advanced stage for gas pipeline route talks, pricing, Israeli energy official says", (13/10/2017), see the link: **https://www.dailysabah.com/energy/2017/10/13/turkey-israel-are-at-advanced-stage-for-gas-pipeline-route-talks-pricing-israeli-energy-official-says**

- مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص. 9.

انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية وبؤرة صراع محتملة، كما أن اكتشاف الغاز في هذه المنطقة جاء مترافقا مع مشاكل متعددة لعل أهمها[86]:

معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة لناحية البيئة القانونية المناسبة لاستثمار الثروات قبالة سواحلها، ومع بدء الاكتشافات قبل حوالي عشر سنوات (أي منذ حوالي 2008)، دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت.

1. غالبا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول مع الدول المجاورة معلقا، لكن مع الاكتشافات الضخمة أصبحت المسألة مهمة جدا وباتت موازين القوى أكثر أهمية في المعادلة.
2. لا يضمن اكتشاف الغاز بحد ذاته للدولة صاحبة الحق الاستفادة منه سواء داخليا أو للتصدير، بل يجب أن يكون الاكتشاف مجديا، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق للإستهلاك وبنية تحتية مناسبة، يضاف إليها وجود مستهلكين (مشترين) وطرق نقل إلى الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الاستهلاك المحلية[87].

وعلى ضوء الاكتشافات الكبيرة في حوض شرق المتوسط يتوقع الخبراء أن ترتفع حدة التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة التي تمر بمرحلة صعبة بسبب الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض الدول كاليونان، أو بسبب المتغيرات السياسية التي عاشتها، ناهيك عن مشاكلها العالقة على غرار قبرص المنقسمة بين جهة تركية وأخرى يونانية، إضافة إلى الصراعات الإقليمية المحيطة بها؛ خصوصا في سوريا وأوكرانيا، وكذا التوترات الحدودية التاريخية التي تتضاعف على خلفية الاكتشافات بين لبنان و"إسرائيل" حول حقول الغاز في منطقتها الإقليمية[88]، فحسب "ويليام إنغداهل" فإنه قد سبق وأن سبب وجود الغاز في حوض شرق المتوسط في اندلاع نزاع ما بين لبنان وقبرص وإسرائيل، والتي عمدت كل واحدة منها في اتخاذ خطوات لضمان حصتها من الاحتياطي، وبالتالي قد فرضت التعقيدات المحيطة باكتشاف الغاز والنفط في حوض شرق المتوسط والتطلعات الاستثمارية الواعدة على الدول

---

(86) -علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 3.

(87) – نفس المرجع، ص ص. 3 – 4.

(88) - محمد وديع، مرجع سابق، ص. 7.

المعنية بالأساس في فرض نفسها كقوة قادرة على حماية مصالحها والاستفادة من الفرص المتاحة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لاستغلالها وتأمين الطاقة.[89]

وعليه ستستفيد الدول الإقليمية من اكتشاف الهيدروكربونات والغاز، مما يزيد من فرضيات حدوث نزاع على الطاقة في ظل وجود حوافز اقتصادية قوية، سواء بالنسبة للاتحاد الأوروبي أو للدول الشريكة، وهو ما دفع قبرص ومصر ولبنان وإسرائيل مؤخرا إلى القيام بتعاون اقتصادي قوي، حيث تعتبر قبرص اليونانية نفسها بمثابة "جسر" بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط بالنظر إلى جهودها للانخراط في شراكات ثلاثية، وبالإضافة إلى ذلك تم النظر إلى أن التعاون الاقتصادي الوثيق قد يؤدي إلى تعزيز العلاقات الشاملة وبناء الثقة وزيادة فرص السلام في المنطقة، وكنتيجة لذلك تابعت دول شرق البحر المتوسط سلسلة من المفاوضات الثلاثية لمناقشة إنشاء خط أنابيب "East Med" حيث سيضمن هذا الخط نقل الطاقة والصادرات من النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من غير المرجح أن يتحقق ذلك لأن الوضع في المنطقة لا يسفر عن نتائج ملموسة في ضوء العلاقات الإقليمية المجهدة التي تمنع التعاون، إذ خلقت التطورات الجديدة خاصة إثر الأزمة السورية مخاطر أمنية متزايدة[90].

ويمكن تبيان الحسابات السياسية للقوى المنخرطة في الصراع على الغاز في حوض شرق البحر المتوسط باختلاف دوافعها وأولوياتها[91] وفق ما يلي:

## I: اللاعبون الإقليميون

**1 – تركيا:** كانت ولا تزال حسابات تركيا السياسية المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط بآمالها في أن يتحول اكتشافه إلى دوافع لإنجاز مصالحة توحد شطري جزيرة قبرص، وتتيح لهما الاستفادة من الثروات المكتشفة، لكن سعي قبرص اليونانية إلى إجراءات أحادية تتجاهل مطالب الجانب التركي والقبرصي التركي حول الغاز ما يحول "الملف التصالحي" إلى ملف خلافي يميل إلى المعادلة الصفرية، إذ تعتبر تركيا أن مثل هذا السلوك كان ولا يزال وراء فشل مفاوضات السلام المتعلقة بالجزيرة القبرصية في وقت كان من الممكن فيه استغلال

---

(89) - نفس المرجع، ص. 7.

(90) - Petros Petrikkos, Op-cit.

(91) - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 7.

ملف الغاز من أجل حشد الدعم اللازم لتوحيد الجزيرة القبرصية كشرط لاستغلال ثرواتها المشتركة[92].

**2 – مصر:** لا يحمل الغاز قيمة اقتصادية فقط بالنسبة للنظام المصري، بل الأهم أنه يعتبر أداة من أدوات تثبيت نظام الحكم والحصول على الشرعية الإقليمية والدولية المطلوبة في ظل غياب شرعية داخلية تتيح للشعب المصري الاستفادة الأمثل من ثروات البلاد؛ حيث أن أحد أهم المؤشرات التي يعتمد عليها هذا التفسير، هو سرعة توصل النظام المصري إلى اتفاقيات مع كل من إسرائيل وقبرص اليونانية واليونان، إذ تربط هذه الاتفاقيات المصالح المكتسبة لكل من "إسرائيل" وقبرص واليونان ببقاء النظام المصري في السلطة، ونظرا لأهمية إسرائيل واليونان وقبرص اليونانية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وروسيا، فإن النظام المصري يضمن من خلال هذه الاتفاقيات الحصول على دعم دولي غير مباشر له، على اعتبار أن رحيله قد يقوض المكاسب التي حصلت عليها هذه الأطراف بفضله.[93]

**3 – "إسرائيل":** تساعد الاكتشافات المتزايدة للغاز "إسرائيل" على الاعتماد الذي كان قائما على مصر كما تسد فجوة كبيرة في قطاع الطاقة لديها، ولا تكتفي بذلك فقط، إذ أن الغاز في الحسابات الإسرائيلية قد تحول إلى رافعة سياسية وأمنية، وإلى سلاح سياسي فعال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي ولا سيما مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن[94]، كما تسعى "إسرائيل" بأن يكون لها موقع ومكانة في إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، إذ قامت بأعمال حفر في حقل الغاز "ليفياثان" داخل الحدود المصرية، حيث جاء اكتشاف "إسرائيل" لهذا الحقل سنة 2010، كما اكتشفت قبرص حقل "أفروديت" سنة 2011 المتلاصقين، وهما يقعان في المياه المصرية الاقتصادية، على بعد 190 كم شمال مدينة "دمياط"، بينما يفصلهما عن مدينة "حيفا" 235 كم وهما في السفح الجنوبي لجبل "أراتوستينس" الغاطس، وكانت مصر قد وقعت مع قبرص اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية في فيفري 2003، حيث رسمت مصر

---

(92) - نفس المرجع، ص. 7.

(93) - نفس المرجع، ص. 7.

(94) - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 7.

حدودها مع قبرص دون تحديد نقطة البداية من الشرق مع "إسرائيل"، والجدير بالإشارة هنا بأن الخط الإفتراضي المرسوم بين حدود مصر البحرية والحدود القبرصية قد وضع من قبل الجانب الإسرائيلي والقبرصي في غياب الجانب المصري لإبعاد مصر عن جبل "أراتوستينس" في المنطقة الغنية بالغاز الطبيعي حتى يكون للجانب الإسرائيلي الحق في التنقيب بالجبل(95).

## II: اللاعبون الدوليون

**1 – الإتحاد الأوروبي:** تعتبر من أولى أولوياته تعزيز أمن الطاقة لتنويع مصادر الواردات وكذلك تنويع طرق الإمدادات لاسيما مع تدهور العلاقات الأوروبية –الروسية خلال السنوات الأخيرة، وفي هذا السياق يسهم غاز شرق المتوسط في تحقيق هذه المعادلة لتخفيف الاعتماد الشبه الكلي على الغاز الروسي لا سيما بالنسبة إلى دول شرق وجنوب أوروبا، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي حاضرا في المعادلة من خلال بعض الدول التي تنتمي إليه مثل قبرص اليونانية، ومن خلال شركات التنقيب عن النفط والغاز(96).

**2 – روسيا:** بالرغم من أن الغاز في شرق البحر المتوسط لا يشكل بديلا عن الغاز الروسي ولا يزاحمه، إلا أن روسيا تسعى إلى أن تضمن احتكارها السوق الأوروبية من خلال حضورها أيضا في أي مشاريع غاز مكملة أو بديلة بحيث لا يؤثر ذلك سلبا عليها، ويكم الحضور الروسي في الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال شركات التنقيب عن الغاز كحالة لبنان، ومن خلال التمويل المالي كحالة قبرص اليونانية واليونان، وكذا من خلال الوجود العسكري والاتفاقيات الثنائية كحالة روسيا(97).

**3 – الولايات المتحدة الأمريكية:** تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة من خلال إطار أوسع يتعلق بأولوياتها في الشرق الأوسط وترتبط غالبا بضمان تدفق إمدادات الطاقة وحماية "إسرائيل"، كما أن حضورها في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال شركاتها وكذا من خلال علاقاتها ومبادرات الوساطة التي تقوم بها بين بعض أطراف النزاع بالإضافة إلى

(95) - محمد وديع، مرجع سابق، ص. 7.

(96) - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 7.

(97) - نفس المرجع، ص ص. 7 – 8.

انتشارها العسكري في الشرق الأوسط، والمثير للاهتمام هنا أيضا أن نسبة اعتماد أمريكا على نفط المنطقة آخذ في التراجع في السنوات الأخيرة، وفي نفس الوقت صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا آخذة في الازدياد، وهو الأمر الذي قد يؤثر على نظرتها إلى غاز منطقة حوض شرق المتوسط مستقبلا[98].

## الخاتمة:

أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة من مواد الطاقة، يشكل أهم التحديات للسياسات الطاقوية لدول العالم، حيث أصبح لزاما على الدول المستهلكة للنفط والطاقة، التفكير في التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات مما ساعد على إعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في العلاقات الدولية، وهو ما أدى إلى نشوء مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك تمثلت بالأساس في الصين والهند ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، أصبحت تنافس في المجال الطاقوي دولا كالولايات المتحدة وروسيا، والتي دخلت في تنافس محتدم على الطاقة، كما شهدت منطقة شرق حوض البحر المتوسط تغيرات هامة في مجال الطاقة، كان من أهم تجلياتها اكتشاف موارد الطاقة الحيوية وخصوصا الغاز الطبيعي بكميات كبيرة، حيث ولّدت تلك الاكتشافات الجديدة للطاقة في تلك المنطقة التي تطل عليها دول كل من تركيا، لبنان، سوريا، فلسطين المحتلة، مصر، اليونان وقبرص، وسط تداخل الحدود البحرية بينها، وتوسع واحدة على حساب الأخرى، ومع توالي الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماما بتكليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال الاستكشاف، حيث رفعت هذه التقديرات آمال دول شرق البحر المتوسط وانصبت اهتمامات شركات النفط والغاز، وزادت من حدة التنافس الإقليمي على الموارد، وجذبت انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية وبؤرة صراع محتملة، كما أن اكتشاف الغاز في هذه المنطقة جاء مترافقا مع مشاكل متعددة.

وعلى ضوء الاكتشافات الكبيرة في حوض شرق المتوسط يتوقع الخبراء أن ترتفع حدة التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة التي تمر بمرحلة صعبة بسبب الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض الدول كاليونان، أو بسبب المتغيرات السياسية التي عاشتها، ناهيك عن مشاكلها العالقة على غرار قبرص المنقسمة بين جهة تركية وأخرى يونانية، إضافة إلى

(98) - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص. 8.

الصراعات الإقليمية المحيطة بها؛ خصوصا في سوريا وأوكرانيا، وكذا التوترات الحدودية التاريخية التي تتضاعف على خلفية الاكتشافات بين لبنان و"إسرائيل" حول حقول الغاز في منطقتها الإقليمية، وبالتالي قد فرضت التعقيدات المحيطة باكتشاف الغاز والنفط في حوض شرق المتوسط والتطلعات الاستثمارية الواعدة على الدول المعنية بالأساس في فرض نفسها كقوة قادرة على حماية مصالحها والاستفادة من الفرص المتاحة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لاستغلالها وتأمين الطاقة، ويبدو أن منطقة حوض شرق المتوسط في ظل التنقيب المتزايد سيصبح التركيز عليها في المستقبل القريب بشكل أكبر لضمان أكبر قدر من الإمدادات الطاقوية لدول أوروبا و"إسرائيل".

## قائمة المراجع:


**1**– الحسناوي، لحسن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 466، ديسمبر 2017.

**2** – الشدياق، إسطفان، "مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيو سياسي"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد. 97، لبنان، أوت 2016، 2017/05/26)، نقلا عن الرابط:
**https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%**

**3** – العبد الرحمان، حكمت، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، **مجلة سياسات عربية**، العدد. 22، سبتمبر 2016.

**4** – بكير، علي حسين، "النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، **سلسلة تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2018.

**5** – حرز الله، شيراز، "تعريف الطاقة"، نقلا عن الرابط:

**6** – خان، ظفر الإسلام، "الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط"، **سلسلة تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2 ماي 2013.

**7** – خيدر، محمد كريم، "الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد. 2، أكتوبر 2013.

**8** – زغيب، شهرزاد وحليمي، حكيمة، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد. 395، جانفي 2012.

**9** - زكي عويس، محمد، **مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2011.

**10** – صايج، مصطفى، "إدارة ترامب وإفريقيا: التصورات والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد. 466، ديسمبر 2017.

**11** – صبحي، مجدي، "الارتباط المشروط: عوامل غلبة اللايقين على مستقبل أسعار النفط"، **ملحق تحولات استراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد. 204، أفريل 2016.

**12** – سامية، ق، رهانات الأمن الدولي: التحديات الكبرى للأمن الطاقوي"، **مجلة الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر العدد. 578، سبتمبر 2011.

**13** – سلامة، ممدوح، "استعادة الفشل: استراتيجية الدفاع عن الحصص وتقويض اقتصادات دول أوبك"، **ملحق تحولات استراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد. 204، أفريل 2016.

**14** – ـــــ، ـــــ، **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة 2015.

**15** – سعيدي، وصاف وفاتح، بنونة، "سياسات أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، ورقة بحثية مشارك بها في المؤتمر العلمي الدولي **"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"**، أيام 7 و8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

**16** – شبانة، أيمن، "النفط الإفريقي، عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع. 2، (فيفري 2013).

**17** – عادلي، عمرو، "الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 204، أفريل 2016.

**18** – عبد العاطي، عمرو، "أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 180، أفريل 2010.

**19** – علوي سيف، مصطفى، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد. 204، أفريل 2016.

**20** – عمار، دينا، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد. 45، العدد. 180، أفريل 2010.

**21** - عوني، مالك، "شروط التحول: هل يشهد العالم دورة نفط جديدة أم إرهاصات عصر طاقة جديد؟"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد. 204، أفريل 2016.

**22** – كعسيس خلاصي، خليدة، "الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين: أمن الطاقة تنافس من نوع جديد"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد. 4، ديسمبر 2015.

**23** – مزياني، صبرينة، "مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: **http://democraticac.de/?p=47399**، بتاريخ 2017/06/18.

**24** – محمد أحمد عبد النبي، هاجر، "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000 – 2015"، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: **http://democraticac.de/?p=34018**، بتاريخ 2017/06/18.

**25** – مباركية، منير، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015"، **مجلة رؤى استراتيجية**، العدد 09، جانفي 2015.

**26** – وديع، محمد، "الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل"، **صحيفة العرب**، ع 10075، بتاريخ 2015/10/23.

**27** - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، (الفصل الخامس)، نقلا عن موقع صندوق النقد العربي، متاح للتحميل على رابط الموقع:
http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2016/9.pdf

## 2.باللغة الأجنبية:

**28** – Agency, Anadolu, "Turkey, Israel are at advanced stage for gas pipeline route talks, pricing, Israeli energy official says", (13/10/2017), see the link: https://www.dailysabah.com/energy/2017/10/13/turkey-israel-are-at-advanced-stage-for-gas-pipeline-route-talks-pricing-israeli-energy-official-says

**29** - Al-Saffar, Ali And others, World Energy Outlook, Special Report, Robert Priddle (Editor), International Energy Agency, 2015, see the link: http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/IndiaEnergyOutlook_WEO2015.pdf

**30** – Arıboğan, Ülke and Bilgin, Mert, New Energy Order Politics Neopolitics: From Geopolitics to Energeopolitics, Uluslararası İlişkiler, International Relations Council of Turkey (UİK-IRCT), V. 5, N. 20, 2009, See thr link: http://www.uidergisi.com.tr/wp-content/uploads/2011/06/New-Energy-Order-Politics.pdf

**31** – Dicken, Peter, Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy, 7 Edition, 2015.

**32** - Fensom, Anthony, "China: The Real Reason for the Great Oil-Price Crash?", January 9, 2015,see the link:

http://nationalinterest.org/feature/china-the-real-reason-the-great-oil-price-crash-12002

**33** – Georgiou, Georgios And others, "Cyprus Sees Gas Deal With Egypt as Cairo Weighs Israeli Supply", (20/02/2018), see the link: https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-02-20/cyprus-sees-gas-deal-with-egypt-as-cairo-weighs-israeli-supply

**34** - L'énergie en Afrique à l'horizon 2050, Étude réalisée par l'ADEA en collaboration avec Eurogroup Consulting, (25/09/2015), voir le lien: https://club-2030.com/wp-content/uploads/2015/09/Fichier-prez-energie-Afrique.pdf

35 – Paraskova, **Tsvetana, "India's 2016 Oil Demand Jumps 11% To Record Highs", Jan 11, 2017, see the link:** http://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Indias-2016-Oil-Demand-Jumps-11-To-Record-Highs.html

**36** - Pascual, Carlos, "Where does America stand in the new geopolitics of oil?", 10 Jan 2017, See the link: https://www.weforum.org/agenda/2017/01/america-new-geopolitics-of-oil/

**37** - Petrikkos, Petros, "Energy and security in the Eastern Mediterranean", 26 March 2019, Global Risk Insights, see the link: https://globalriskinsights.com/2019/03/energy-and-security-in-the-eastern-mediterranean/

**38** – Song, **Changming** and **Li**, Chongguang, "Relationship between Chinese and International Crude Oil Prices: A VEC-TARCH Approach", **https://www.hindawi.com/journals/mpe/2015/842406/**, (14/06/2017).

**39** – "Energy and Power and the physics of explosions", on the link: http://muller.lbl.gov/teaching/Physics10/PffP_textbook_F08/PffP-01-energy-F08.pdf

**40** - World Energy Council, Resource 2016 summary, **https://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2016/10/World-Energy-Resources-Full-report-2016.10.03.pdf**

**41** – "Eastern Mediterranean", U.S. Energy Information Administration (EIA), (23/03/2019), see the link :**https://www.eia.gov/beta/international/regions-topics.php? RegionTopicID=EM**

**42** - World Energy Outlook, Canberra 20 November 2015, International Energy Agency, 2015.

**43-** https://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Chart.asp

**44-https://www.eia.gov/beta/international/regions-** topics.php? RegionTopicID=EM